حرية تداول المعلومات وعلاقتها بالأداء المهني في الصحافة المصرية "دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين "

د. محمود عفيفي*

المقدمة:

أصبحت المعلومات مسألة جوهرية وأساسية وضرورية وهامة لكافة المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء. فعندما تكون قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية المتبعة في تسيير شئون الدولة واضحة وظاهرة للجميع؛ فإن ذلك سيساعد المواطنين جميعًا على متابعة الطرق المعتمدة لتدبير شئون الدولة- فالمعلومات لها دورها في مكافحة الفساد وضرورة أساسية لضمان ممارسة الحكم بصورة صحيحة- لذا فإن حرية المعلومات تعد إحدى الأدوات المساندة لذلك، وذلك انطلاقًا من كون الحكومة هي ممارسة السلطة بشكل يحترم كرامة كافة المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، وبالتالي فهو يرتكز في هذا التعريف على دعامتين أساسيتين هما: المساواة والمساءلة، أي أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك على قدم المساواة مع الجميع، وبمعنى آخر فإن معاملة الحكومة للمواطنين يجب أن تتم على قدم المساواة أمام القانون دون تمييز، وكذلك تأمين فرص متساوية لهم لكي يستفيدوا من الخدمات التي توفرها الحكومة.[1]

أما المساءلة فهي تنبع من التمثيل الشعبي والشفافية في آليات الحكم وتوافر المعلومات والمعرفة؛ أي أن مفهوم الحوكمة يتصل بتحول مضمون الديمقراطية من التمثيل النيابي إلى المشاركة والشفافية والمساءلة. من هنا تأتى أهمية المنهج أو الأسلوب الذي تُمارِس به السلطة مسئوليتها ونقصد به قوانين اللعبة التي تتفق عليها كافة الأطراف المعنية وتشرف على تنفيذها مؤسسات منفتحة تتقبل مساهمة الجميع لأنها تعمل وفقًا لمبادئ ومعايير الشفافية.[2]

وتُعد الصحافة إحدى أهم وسائل الحصول على المعلومات ونقلها وتداولها، وقد شكّلت على مدار عقود طويلة الوسيلة الأكثر فاعلية في إحاطة الرأي العام علمًا بما يحدث في المجتمع، من خلال نشر المعلومات والإحصاءات والأخبار.

ويعرف الفقه القانوني المصري حق الصحفي في الحصول على المعلومات بأنه (تمكين الصحفي من مصادر الأخبار والمعلومات والإحصاءات والاستفسار عنها، والاطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة، وذلك دون عائق يحول بينه وبين حرية تدفق المعلومات أو يحول دون تكافؤ الفرص بينه وبين زملائه في جميع الصحف [3]. ويستمد الصحفي حقه في الحصول على المعلومات ونشرها من حق الإنسان في المعرفة، إذ تمثل الصحافة الجسر بين الجمهور وبين الأحداث والوقائع التي تقع في الأماكن المختلفة، وينظم الصحافة في مصر قانون؛ يعرف الصحف بأنها (المطبوعات التي تصدر باسم واحد وبصفة دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء).

(*) مدرس الصحافة بقسم الإعلام كلية الآداب جامعة أسوان، ومشرف عام على القسم، ورئيس تحرير مجلة جامعة أسوان التي تصدرها الجامعة.

وفي ذات الوقت الذي يتيح فيه القانون حرية الحصول على المعلومات للصحفيين، فإنه يقيد هذه الحرية بإثقالها بنصوص أخرى تفرغ نصوص الإتاحة من ضمنها. نصّ قانون تنظيم الصحافة في مادته الثالثة على أن: تؤدي الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة، وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بصالح الوطن ومصالح المواطنين.
كما يكفل القانون حق الصحفي في الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار، لكن هذا الحق مقيّد بأن تكون هذه المعلومات مباح نشرها، وبالتالي في حالة حظر نشرها لأي سبب لا يستطيع الصحفي الحصول عليها، وتلزم هذه المادة جميع الوزارات والهيئات الحكومية بإنشاء مكتب للاتصال الصحفي تتلخص مهمته في مد الصحفيين والمراسلين بالمعلومات التي يطلبونها.
وتستمر فلسفة الإتاحة (المقيدة) في قانون الإعلام، التي تحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات، كما تحظر منح بعض الصحف دون غيرها فرصًا أعلى في الحصول على المعلومات، إلا أنها تقيد ذلك بعدم الإخلال بمقتضيات(الأمن القومي، والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا)، وهي مصطلحات مطاطة تحتمل الكثير من التفسيرات، مما يمكن الجهات التنفيذية من تقييد حق الصحفيين في الحصول على المعلومات إذا ما رأت أن حصول الصحفي على المعلومات من شأنه الإضرار بهذه الأمور[4].
وتعد ظاهرة تدفق المعلومات في اتجاه واحد، من أبرز الظواهر في الحياة الدولية الراهنة، إذ أن هذا التدفق يوجه معظمه من الدول الكبرى إلى الدول الصغرى، الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن في تدفق الأخبار وجعل هيمنة الوكالات العالمية واضحة على حساب الوكالات الوطنية، حيث يقوم تدفق الأنباء والأخبار في اتجاه واحد على أساس روابط تاريخية، تعود إلى الحقبة الاستعمارية وأخرى اقتصادية، ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، إضافة إلى التأثيرات الحضارية واللغوية، الأمر الذي ساعد على زيادة حدة التدفق الدولي، لذا أثار مفهوم التدفق الحر للأنباء والمعلومات خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مناقشة واسعة قادتها دول الجنوب، أطلق عليها العالم وليام هاشتن " المناقشة العظيمة والتي أُعتُبِرت تعبيرًا عن الصراع بين دول الجنوب التي كانت تريد أن يكتمل استقلالها السياسي، وأن تتحرر من التبعية للنظام الإعلامي الدولي الذي تسيطر عليه دول الشمال، وتؤكد الدول النامية على أن تدفق الأخبار والمعلومات في عالمنا المعاصر ليس حرا كما نص عليه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان في فقرته الثانية، والتي أكدت على ضرورة تشجيع تبني فكرة التدفق الحر للمعلومات بين الدول من خلال الكلمة والصورة، وطالبت بإيجاد صيغة دولية لحماية حقها في الاتصال والديمقراطية الفكرية، للتعبير عن إعلامها الوطني وقضاياه الحقيقية حتى لا يكون التدفق الإعلامي أحاديا، ورأت أن الوضع الحالي يؤكد البعد التام عن صيغة التدفق الحر، وطالبت بتحرير احتكار الشمال الغني للتدفق[5].
وتأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل وتفسير مدى ما تتمتع به الصحافة المصرية من حرية في تدفق المعلومات، من خلال ثلاثة مستويات (التشريعي – الوظيفي – الدولي) فالتشريعي من خلال مدى ما أتاحه قانون الإعلام الموحد من حرية لتدفق المعلومات والأخبار من نصوص قانونية وتشريعية في ذلك القانون، أما الوظيفي فمن خلال التعرف

على أي قسم من المعلومات يمكن الحصول عليها ومتاحة للصحفيين وعلاقة تلك الإتاحة بالواقع التشريعي، ومدى تأثير تعاون أو عدم تعاون المصادر مع الصحفيين، وإلى أي مدى تؤثر طبيعة المعلومات على الحصول عليها، وأما المستوى الدولي فمن خلال دراسة مدى تأثير تدفق المعلومات الدولية من وكالات الأنباء والمصادر الأجنبية على طبيعة الخبر وتوجهه وتأثير ذلك على سياسة الصحيفة ومدى تعامل ومعالجة الصحيفة لتلك المعلومات والأخبار.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة**(Proscovia Svärd 2018)** [6]ما إذا كان اعتماد قانون حرية المعلومات في ليبريا(FOI) لعام 2018 قد أدى إلى حكومة شفافة وزاد من التدفق الحر للمعلومات الحكومية. فمن المتوقع أن يخلق تحرير المعلومات الحكومية حكومات شفافة ومسؤولة، وأن ينشئ مؤسسات حكومية ديمقراطية وشاملة تعمل من أجل الشعب. وتوقعت الدراسة أن تعالج الشمولية والشفافية والمساءلة تحديات التنمية المستدامة والعجز في الديمقراطية؛ فلا يمكن تحقيق الشفافية والمساءلة إلا من خلال الوصول إلى المعلومات الحكومية. فقد تضمن الحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية أيضا في الدستور الوطني لليبريا. فمعاناة مواطني ليبيريا في غرب أفريقيا من حرب أهلية طال أمدها بين (1989 - 1996) و(1999 - 2003)على التوالي نتجت جزئيًا من عدم مساءلة الحكومات والفساد المستشري وسوء إدارة موارد الدول. وتبذل الحكومة حاليًا جهودًا بمساعدة المجتمع الدولي من أجل تبني نظام ديمقراطي جديد، وكانت ليبيريا واحدة من أوائل الدول الإفريقية التي سنت قانون حرية المعلومات (FOI) الذي سيمكّن الليبيريين من الوصول إلى المعلومات الحكومية وبناء دولتهم الحديثة.

وأثارت دراسة(Michael J. Oghia 2018) [7]حق حصول الصحفيين على المعلومات كضرورة وظيفية، فقد أصبح الاتصال بالإنترنت سهلًا في جميع أنحاء العالم، وأصبحت تعمل الآن كنوع من المحفوظات العامة، ولقد كان هذا بمثابة نعمة للصحفيين على وجه الخصوص، لأنها تمكنهم من الوصول إلى مزيد من المعلومات وتسهيل الإبلاغ الذي كان مستحيلاً في السابق؛ ومع ذلك فإن المعلومات الأكثر قيمة هي التي لا يمكن العثور عليها وهذا هو الحال في بعض الحكومات، فالمواطنون العاديون يحاولون تحديد ما يمكن اكتشافه بسهولة عبر شبكة الإنترنت، وهو ما ينعكس أيضًا على تزايد المطالب بالحق في الخصوصية، والتي يتم تطبيقها الآن في سياقات أخرى مع أطر قانونية مختلفة. ولكن كيف يمكن للديمقراطيات أن تعمل بشكل صحيح إذا لم يتمكن المواطنون في نهاية المطاف من الحق في الوصول إلى المعلومات؟

وتقترح الدراسة تكثيف حقوق الإنسان والصحافة ضد إرادة القادة السياسيين وإنفاذ ضمني من وسطاء الإنترنت المطالبين بالحق في الخصوصية؛ بغض النظر عن كيفية تغير تلك البيئة، وإلا سيتم السيطرة على المعلومات، في حين يصعب تحقيق أهداف تطوير وسائل الإعلام، ولذلك هذا التطور لا يتأتى إلا من خلال الانخراط في المناقشات، ورفع الوعي، والتأكد من أن العمل الدءوب والتقدم المحرز لا يقوض الجهات الفاعلة عديمي الضمير الذين يسعون لجعل المعلومات لا يمكن الوصول إليها.

ودرست **(Laura L. Stein 2018)** [8] حرية المعلومات (FOI)، والمعروف أيضًا باسم الحق في الحصول على المعلومات والوصول إليها من منظور التطبيق القانوني، فالقوانين في جميع أنحاء العالم تضع حقوقًا وإجراءاتٍ حول الوصول إلى معلومات عامة. فما وراء تلك التشريعات FOI بما في ذلك المبررات النابعة من أطر حقوق الإنسان والسياسة والمشاركة النظرية الديمقراطية والشفافية ومبادرات المساءلة قد تكون مخالفة لنصوص القوانين. على الرغم من مفهوم حرية المعلومات لأول مرة كجزء من التفكير في التنوير في القرن الثامن عشر. فغالبية دول العالم لديها قوانين لحرية تدفق المعلومات شرّعتها بعد عام 1990، فهي عادةً ما تتناول الأشخاص الذين من حقهم طلب وتقديم المعلومات، وما هي المعلومات التي يمكن الوصول إليها، والتي يجب الكشف عنها بشكل استباقي، وما هي المعلومات المعفاة من القانون، وتفترض الدراسة أن قوانين حرية المعلومات عمومًا تفترض وجود جمهور نشط ، وتوصلت الدراسة إلى أن تلك القوانين ستساهم في زيادة الشفافية مع زيادة أكبر واستخدام أكثر بفعالية من قبل أعضاء المجتمع المدني ، بما في ذلك النشطاء ووسائل الإعلام وأحزاب المعارضة السياسية. علاوة على تسهيل العمل الإعلامي وبناء مؤسسات أقوى داخل البلدان وفضح وإصلاح القصور الديمقراطي ودفع الحكومات نحو إصلاحات ديمقراطية أوسع.

ورصدت دراسة (Lisa Benjamni 2017) [9] حرية المعلومات في العالم النامي: "دول البحر الكاريبي"، وترى الدراسة أن قوانين حرية المعلومات (FOIAs) تزود البلدان بمنبر لتكريس الشفافية وتعميق الديمقراطية ومكافحة الفساد، فقد تم إصدار عدد من قوانين حرية المعلومات أو قانون الحق في المعلومات خلال العشرين سنة الماضية؛ لاسيما في البلدان النامية بما في ذلك في منطقة الكاريبي. وقد واجهت هذه المبادرات مشاكل مثل الافتقار إلى التنفيذ، ويرجع ذلك إلى ضعف النظم المؤسسية، وعدم وجود حافز محلي وإداري، لذا شرعت تلك القوانين للحث على الشفافية وتوفير المعلومات ، وفرض قيود وأعباء إدارية على الحكومات. وتبحث هذه الدراسة في السياق الدولي لمبادئ تلك القوانين وتحلل بعض مشكلات التنفيذ الأخيرة ، لاسيما في البلدان النامية وتحديداً في منطقة الكاريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن دول الكاريبي "جزر البهاما" حدث بها تعديل نوعي على الرغم من وجود تعارض بين الحكومة ومن لهم الحق في المعلومات ومعرفتها.

ورصدت دراسة (Krishna Chaitanya2016) [10] الدراسات السابقة التي تناولت قوانين حرية المعلومات (FOI) وأن اعتماد تلك القوانين يزيد من الإبلاغ عن الفساد لأن هذا يسهل الحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ وبالتالي ، مزيد من الشفافية وتعزيز مساءلة الحكومة. ومع ذلك ، فإن تبني مثل هذه القوانين الخاصة بالشفافية أو تحسينها لا يلغي روتين البيروقراطية. وتقدم الدراسة أول دليل كمي على تأثير تلك القوانين على الكفاءة الوظيفية. باستخدام بيانات الموظفين في 132 دولة من 1990 إلى 2011 ، نجد أن اعتماد هذه القوانين، يرتبط بعلاقة طردية مع التحسن في الكفاءة الوظيفية، بعد التحكم في التحيز الذاتي للقسم الوظيفي. وأبدت الدراسة أن قوانين حرية المعلومات أكثر فاعلية على المدى الطويل، وخصوصًا إذا ما اقترنت مع درجة أعلى من حرية الإعلام ووجود نشاط لمنظمات غير حكومية ومنافسة سياسية.

وناقشت دراسة(Antonio Gargano 2016) [11] نشر المعلومات بدون توثيق لمصادرها الأمر الذي يمكن أن يستغل لنشر معلومات كاذبة، لذا فان قانون حرية المعلومات (FOIA) هو القانون الذي يسمح بالإفصاح عن مصادر المعلومات والمعلومات التي لم تُصدر من قبل من قبَل حكومة الولايات المتحدة، من خلال تطبيق قانون حرية المعلومات. وقد طبق الباحث هذه الدراسة على المعلومات الاقتصادية في المؤسسات الحكومية وبالتحديد إدارة الأغذية والأدوية FDA ، والتي تقصد مراقبتها بطبيعة المعلومات المراد الحصول عليها، وأوضحت نتائج الدراسة أن قانون حرية المعلومات كشف أن هؤلاء المستثمرين يتكسبون بعوائد غير طبيعية، ومن هنا أثبتت هذه الدراسة قدرة قوانين المعلومات على كشف الفساد.

ودرس (Proscovia Svärd 2016) [12] قانون تدفق المعلومات في سيراليون الغارقة في حرب أهلية مدمرة بين عامي 1991 و 2002. وقد نجمت الحرب الأهلية جزئياً عن عدم مساءلة الحكومة والفساد المستشري، وسوء الإدارة، وسوء إدارة موارد الدولة. لقد بذلت البلاد جهوداً بمساعدة المجتمع الدولي، لتبني نظام ديمقراطي لإثبات التزامها بخطة إرساء الديمقراطية ، أقرت سيراليون قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (RAI) في عام 2013. ويضمن القانون الوصول إلى المعلومات الحكومية ويفرض أيضًا عقوبة على عدم توفير المعلومات، ومع ذلك لا تزال مؤسسات الدولة في سيراليون ضعيفة بسبب سوء الإدارة وانعدام الشفافية والمساءلة، فحرية التعبير والوصول إلى المعلومات هما حجر الزاوية للديمقراطيات الحديثة. فالمعلومات العامة والسجلات وسيلة للقوة تستخدمها الحكومات والمؤسسات السياسية الأخرى لممارسة السيطرة على المواطنين، بدلًا من أن تكون وسيلة لتمكين المواطنين، فمن خلال الوصول إلى المعلومات والسجلات الحكومية، تمكنت وسائل الإعلام من لعب دورها الرقابي وتمكن الناس من تقييم أداء الحكومات ومحاسبتهم. وتوضح الدراسة أنه لا يكفي سن قوانين لحرية المعلومات (IFR) إذا لم تكن هناك إرادة سياسية لإتاحة الوصول إلى المعلومات الحكومية، أو بنية تحتية لإدارة المعلومات ولتسهيل الإنشاء والإمساك بالمنفلتين وحفظ وإعادة استخدام المعلومات الحكومية والاستثمارات في التعليم المدني لتعزيز ثقافة المعلومات التي تعد مصدرًا يدعم المساءلة والشفافية.

وتناولت دراسة(**James R. Brennan 2015**) [13] الأعمال الإخبارية في إفريقيا أثناء إنهاء الاستعمار. وفي الوقت الذي حفزت فيه اليونسكو نقاشاً هائلاً حول إيجاد بدائل مستقلة للعالم الثالث لتبادل الأخبار، سعت بلدان أفريقية مثل كينيا وتنزانيا إلى ضمان السيادة الإعلامية من خلال وضع وكالات أنباء دولية تحت سيطرتها. وقد تكيفت رويترز ووكالات الأنباء الدولية الأخرى بدورها مع إنهاء الاستعمار عن طريق إعادة صياغة عملها كشركات تعمل من أجل مساعدة الدول القومية الجديدة. وأصبحت إفريقيا ساحة معركة للنزاعات بين رؤية رويترز الرأسمالية للأخبار كمنتج تجاري ومفهوم "اليونسكو" للأخبار السياسية كمنافسة على توزيع أخبار الحرب الباردة والمنافسة بين الوكالات. ومن المفارقات أن إنهاء الاستعمار مكن «رويترز» من الحصول على سيطرة أكبر على توزيع المعلومات والأخبار عن إفريقيا ، لأن الزعماء الأفارقة نظروا إلى النموذج الرأسمالي للأخبار باعتباره أكثر ملائمة لأهدافهم وآرائهم السياسية.

وتناولت دراسة**(CHRISTOPHER J. MURPHY 2014)** [14] استخدام قانون حرية المعلومات في المملكة المتحدة (FOI) من أجل استكشاف تاريخ الاستخبارات البريطانية. في حين أن الوكالات الاستخباراتية والأمنية معفاة من تطبيق القانون، ويطبق القانون فقط على المواد الأرشيفة في المجال العام أو كما تراه الدولة مناسبًا، وناقشت الدراسة هذا الاستثناء وأنه لا يمكن استخدام حرية المعلومات FOI بشكل فعّال في هذا المجال إلا من خلال اعتماد تعريف أوسع لحرية المعلومات ، كما دعا إليه الباحث في هذه المجلة في عام 1992، ويرى الباحث بأنه يمكن استخدام FOI كجزء من إستراتيجية بحثية أوسع نطاقًا لضمان إطلاق المعلومات التي تسمح بأرشفة المواد التي أصدرتها الوكالات الاستخبارية نفسها. وأوضحت الدراسة هذه النقطة من خلال الاعتماد على الأمثلة الدولية ذات الصلة والتي طبقت حرية المعلومات بنجاح، مع تسليط الضوء أيضًا على بعض التحديات والقيود العملية ذات الصلة في المملكة المتحدة.

وناقشت دراسة **(H. Riis Nielson 2013)** [15] مشكلة مفتوحة متعلقة بتأمين الاتصال في النظم الإلكترونية التي تتدفق بها المعلومات على نطاق واسع؛ فعندما يقوم عدة مديرين بتبادل المعلومات الحساسة عبر شبكة الإنترنت تنشأ مشاكل الأمان والخصوصية على الفور، فعلى سبيل المثال: في نظم المزادات عبر الإنترنت، قد نرغب في التأكد من عدم وجود متطفل يتعرف على عطاءات أي مزادات أخرى قبل إغلاق المزاد. وبالرغم من أن الأمن القائم على اللغة يوفر بعض الآليات لفرض الأمان من طرف إلى طرف مع بعض الاستثناءات القليلة إلا أنه ركزت معظم الأبحاث بشكل رئيسي على العلاقات دون أمن المعلومات، والتي عادةً ما تكون غير مناسبة للنظم الالكترونية. وتقترح هذه الورقة حساب مستوى الأمن بشكلٍ عام من خلال منظور اللغة، وتوصلت إلى أن أدوات تحقيق الأمن موجودة ويمكن استخدامها لفرضه.

وتعرفت دراسة**(Vivekanand Jain 2012)** [16] على الدور الحيوي للمعلومات في التطورات الاجتماعية الاقتصادية الحديثة. حيث شرَّعت الهند للمواطنين الفقراء من ذوي الاحتياجات الخاصة قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2005؛ والذي يمكِّن الناس أن يراقبوا سياسات الحكومة للقضاء على الفقر، وذلك من خلال محو أمية المعلومات المتعلقة بحقوق مختلفة (تغيير سيناريو المجتمع)، لذا شرعت الحكومة في سياسات مختلفة تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل القضاء على الفقر بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبعض هذه المشاريع الهامة هي: Akshaya، Anand، Bhoomi، E - chaupal، E - Seva، Gramdoot، N - Logue، India Agriland، Janmitra ، إلخ. ولكن في الواقع لا يعرف الأشخاص المستهدفون شيئًا عن هذه السياسات؛ لذا فهم غير قادرين على الاستفادة منها، ولكن يمكن أن يخلق الحق في المعلومات بيئة "محو الأمية" للمعلومات بين الفقراء، حتى يعرفوا حقوقهم ويحسنوا مستوى معيشتهم ويتعرفوا على تفاصيل المبادرات الحكومية من أجل رفاهية المجتمع. فبعد أخذ فوائد السياسات سيصبحوا مواطنين مطلعين يناقشوا بالتفصيل مبادرات الحكومة الهندية مثل خطة الحق في الغذاء أو نظام وجبة منتصف النهار لتلاميذ المدارس ، والحق في التعليم ، والحق في الحصول على المعلومات ودور المكتبات.

ودرس **(Frank La Rue 2011)** [17] الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع، فجميع المهنيين بتوجهاتهم يمكن تسهيل الشفافية والوعي بقضاياهم من خلال حرية الحصول على المعلومات، وبالتالي يتسنى لهم الكشف عن الفساد وحماية التنمية والاستثمار، فوسائل الإعلام في البلدان النامية لديها نفس الدور، ولكن الظروف تؤثر في المهنة بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتؤكد الدراسة على أن وسائل الإعلام ليست ملزمة بنشر أي شيء محدد لقضية ما، بل يمكن أن تعالج كل قضية كما تشاء، فوكالات الأنباء والشركات كثيرا ما تطغى المكاسب على المصالح العامة على الرغم من أن الحكم النهائي للجمهور ، ولكن لضمان أفضل النتائج ترى الدراسة أنه يجب أن تُنقل المعلومات بواقعية، وبعدالة وبطريقة متوازنة للمساعدة في فتح الأبواب أمام التنمية والاستثمار. وأثبتت الدراسة أن وسائل الإعلام يمكن أن تغطي جميع القضايا العالمية، ولكن في كثيرٍ من الأحيان تخرج من دائرة المسؤولية؛ لاسيما في البلدان النامية، كما أنه يمكن تعزيز تلك المسؤولية لوسائل الإعلام من خلال دعم حرية تدفق المعلومات وجعلها مجانية لخلق مجتمع أكثر ديمقراطية.

ودرس **(Ulla Carlsson 2011)** [18] تقنين الحاجة إلى حرية المعلومات، من خلال تقييم إمكانية أن يكون لهذه القوانين تأثير ملموس وحقيقي في العالم يوما بعد يوم، وتنفيذ التشريعات الخاصة بحرية تدفق المعلومات(FOI) والتي وفرت بيئة تمكينية سمحت للمجتمعات المهمَّشة ببناء وسائل الإعلام الخاصة بها ونظم مشاركة المعلومات. والتي بدورها ستعطي الأمل لزيادة الانفتاح الحكومي في المستقبل. وترى الدراسة أن حرية المعلومات أو الحق في الحصول على المعلومات أساس في حماية حرية التعبير، وعرف الباحث حرية المعلومات بأنها: (الحق العالمي للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة). فحرية قوانين المعلومات تعكس الفرضية الأساسية وهي أن الجميع له الحق في معرفة المعلومات التي تحتفظ بها الحكومات والمؤسسات الحكومية والسلطات المحلية. وهذا ما نص عليه الإعلان العالمي: (لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير) كما أوصت الدراسة بأنه يجب أن يتسم المستوى العالمي بالحكم الرشيد، فحرية تدفق المعلومات ستساعد في تحقيق الحكم الرشيد. وستبني وسائل إعلام مستقلة ومتعددة وستعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي التخفيف من حدة الفقر والعكس بالعكس.

وناقشت دراسة **(Joachim Allgaier2011)** [19] حق الجمهور ووسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومات مما يجعل صوتهما مسموعاً، وإلا فالعواقب السياسية خطيرة، إذ أن وسائل الإعلام القدرة على التأثير على الرأي العام وعمليات صنع القرار، وفي هذه الدراسة يتم التحقيق فيما إذا كان تخصص الصحفيين يؤثر على إجراءات اختيار المصادر الخاصة بهم. وأخذت الدراسة تغطية العلوم في المدارس مثالًا مثيرًا للاهتمام، حيث يمكن تغطيتها من قبل مراسلين متخصصين في العلوم أو التعليم ومن قبل مراسلي الأخبار العامة أيضًا. ويستخدم الباحث الجدل العام في المملكة المتحدة حول إدراج أخلاقيات التعليم لتحديد أنواع المصادر التي تم اختيارها من قبل الصحفيين المختلفين. وينصب التركيز على اختيار المصادر وما إذا كان الصحفيون الذين لديهم اختصاصات مختلفة يعتبرون المصادر المختلفة ذات صلة وذات مصداقية. ويتم الجمع بين تحليل محتوى المواد المتعلقة بمشكلة الدراسة، مع

تحليل استراتيجيات اختيار المراسل للمصادر بناءً على مقابلات معهم. وأشارت النتائج إلى أنه بالمقارنة مع الصحفيين المتخصصين في قضايا التعليم، فإن المراسلين العلميين يستخدمون نطاقًا أضيقًا عند البحث عن مصادر؛ وكان لذلك ثمارًا مجدية على تمثيل وجهات النظر حول قضايا التعليم في وسائل الإعلام.

وناقشت دراسة (David Banisar 2010) [20] الموازنة بين الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية، فكلا الحقين يهدفان إلى مساعدة الفرد في جعل الحكومة مسؤولة، فهما حقان يكملان بعضهما البعض، ومع ذلك فهناك صراعات بينهما، فعلى سبيل المثال: غالبًا ما تكون قوانين الخصوصية غير صحيحة؛ تشرع من قبل الحكومات مما يخلق نزاعات بينهما، فلا يوجد حل بسيط لتحقيق التوازن بينهما، ولكن يمكن تخفيف معظم النزاعات من خلال سن قوانين واضحة في التشريعات ومبادئ توجيهية وتقنيات ونظم رقابية. فدائمًا تتوخى الحكومات الحذر عند كتابة القوانين لضمان عرقلة الوصول إلى المعلومات وحماية البيانات، مما يرجح الميزان لصالح قوانين الحق في الخصوصية بينما من الأفضل أن تعتمد القوانين المناسبة للمصلحة العامة التي تسمح بالتوازن الدقيق بين الحقين. ويرى الباحث أن الحكومة يجب عليها إنشاء المؤسسات المناسبة والهياكل التي يمكن أن تحقق التوازن بين حماية البيانات والحق في المعلومات.

وناقشت دراسة **(Steven Moxley 2010)** [21] الخدمات التي يقدمها موقع MSN التابع لشركة Microsoft في الصين، وعلى الرغم من أن الشركة تستخدم شعارات "الحرية" و "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"؛ إلا إنه قد حُكم على الصحفي "شي تاو" بالسجن لمدة عشر سنوات بسبب إرساله معلومات حول قرار الحزب الشيوعي من خلال حساب بريده الإلكتروني إلى موقع على شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة "بعد إرسال شركة Yahoo القابضة (هونج كونج) التقرير إلى المدعي العام الجنائي، وتوضح الدراسة أن الصين تبذل جهود للسيطرة على تدفق المعلومات، فالدراسة لا تنظر إلى الصين كحالة معزولة. وكذلك أمريكا، فالشراكة بين جامعة تورونتو وجامعة هارفارد وجامعة كامبريدج وجامعة أكسفورد تراقب حاليًا السيطرة على الإنترنت في أكثر من 95 دولة. وأوصت الدراسة بأن الولايات المتحدة تستطيع مساعدة الأشخاص الذين يسعون إلى إظهار الحقيقة وتجنيبهم التصفية السياسية في بلدهم .

وناقشت دراسة **(Monica Escaleras 2010)** [22] آليات تنفيذ العديد من البلدان مؤخراً "حرية المعلومات" التي تعتقد أن زيادة الشفافية يمكن أن تقلل من الفساد في القطاع العام. ولاختبار ذلك قامت الدراسة بتحليل بيانات سنوية عن 128 دولة بين عامي 1984 و 2003 باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات مطابقة درجة ميل الصحفي وقدرة العثور على المعلومة بشكل عام وتوصلت الدراسة إلى أن مستويات الفساد مرتفعة في العالم النامي بشكل كبير. ويشير التقرير الدراسة أن هذا قد يرجع إلى حقيقة أن فعالية ممارسات حرية المعلومات تبدو مشروطة بالترتيبات المؤسسية لبلد ما. ففي مجتمع المعلومات نجد أن التدفق الحر للمعلومات هو مبدأ أساسي لسد الفجوة المعرفية بين المجتمعات المتميزة وذات الامتيازات والاندماج الاجتماعي فالتمكين الاقتصادي يتحقق في مجتمع يتمتع فيه المواطنون بإمكانية الوصول الشامل للمعلومات والمعرفة، بدءًا من المعلومات العامة إلى المتخصصة،

فثقافة الوصول إلى المعلومات هي مساهم رئيسي في البلدان المتقدمة التي لديها بالفعل البنية التحتية للوصول للمعلومات.

واستعرضت دراسة (Richard Callan 2010) [23] تأثير وفعالية مبادرات الشفافية والمساءلة بعد تطبيق قانون حرية المعلومات، واستخدمت الدراسة الأدبيات الرئيسية في هذا المجال، وبالتالي كانت المنهجية الأساسية هي مسح مكتبي وموجز للحالة الراهنة. ووضعت الدراسة بعض الاعتبارات النظرية لحرية المعلومات (FOI) من حيث المنطق وطبيعة الحق الذي تولده. أجري الباحث الدراسة على الهند وجنوب إفريقيا من خلال دراسة الأدب الأكاديمي والنظري لفهم الوضع الحالي لقانون حرية المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير تلك القوانين ضعيف.

أما دراسة (Folker Hanusch 2009) [24] فقد اهتمت بالدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في تحديد الأنباء الدولية الذي قد تم إهماله في معظم الدراسات التي اهتمت بهذا المجال من الإعلام الدولي، حيث اتجهت الدراسات السابقة التي تبناها الباحثون في مقارنة الأنباء الدولية إلى التركيز على وجهات النظر السياسية والاقتصادية. وتتناول هذه الدراسة دور الثقافة في تطوير الممارسات الصحفية وكيفية تطبيق منهج أنظمة القيم الثقافية لفهم الممارسات الصحفية عبر الثقافات، ولتحقيق هذا الهدف قامت تلك الدراسة بالمقارنة بين ممارسات الصحافة الألمانية والانجلو أمريكية بهدف تحديد الاختلافات والفروق بين معالجات النمطين من الصحف، واعتمدت في ذلك على استخدام نظم القيم كما وضعها عالم الانثروبولوجيا الهولندي " هوفستد"، بما يساعد في فهم كيفية تقديم الصحفيين لهذه الأنماط الثقافية المتباينة تقارير إخبارية حول العالم.

وربطت دراسة**(Abdul Waheed Khan 2008)** [25]حرية المعلومات والأفكار بفكرة الديمقراطية ذاتها، وهو أمر حيوي بالنسبة إلى الاحترام الفعال لحقوق الإنسان؛ كجزء من احترام الحق في حرية التعبير، أي أنها يتضمن الحق في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها؛ لذا فإنه ليس من الممكن ممارسة هذا الحق في ظل انتهاكات لحقوق الإنسان سراً، مع عدم وجود وسيلة لكشف الفساد وعدم الكفاءة الحكومية. ويرى الباحث ضرورة ضمان التطبيق العملي لمجانية المعلومات والأفكار انطلاقًا من أن الهيئات العامة تحتفظ بمعلومات ليست لنفسها بل من أجل الجمهور. فهذه الهيئات تحتفظ بثروة من المعلومات، وإذا كان ذلك سرا فالحق في حرية التعبير مكفول تحت القانون الدولي فضلا عن معظم الدساتير وترى الدراسة أن جانباً من جوانب الحق في المعلومات غالباً ما يُهمل، وهذا الحق يعمل على تسهيل فعالية الممارسات التجارية للمستخدمين التجاريين في العديد من البلدان. وتحتفظ الهيئات العامة بكمية هائلة من المعلومات المختلفة، ويتعلق الكثير منها بالمسائل الاقتصادية والتي يمكن أن تكون مفيدة جدا للشركات. ويساعد الحق في المعلومات في الترويج بين الحكومة وقطاع الأعمال، مما يزيد من إمكانية التآزر. ويرى الباحث أنه من المهم الاستفادة من تشريعات الحق في المعلومات، الذي يساعد على الإجابة على مخاوف بعض الحكومات حول تكلفة تنفيذ مثل هذه التشريعات.

وهدفت دراسة **(Horvit, Beveriy 2006)** [26] حول وكالات الأنباء العالمية وحرب العراق، إلى معرفة الكيفية التي قدمت بها ستٍ من وكالات الأنباء العالمية وهي:

(الاسوشيتدبرس ووكالة الأنباء الفرنسية ورويترز وسينفوا ووكالة ايتار تاس ورابطة الصحافة الدولية) أخبار تلك الحرب، فالقوات العسكرية التي خاضت حرب العراق عام 2003 وركزت على سؤال مهم في ذلك وهو: كيف اختلفت المعلومات التى تخص الحرب التي قدمت إلى الرأي العام الأمريكي عن المعلومات التي قدمت لأجزاء أخرى من العالم؟ وما هي وجهات النظر التي من المرجح أن يستمع إليها العالم؟ وهل تلك التغطية تعارض أو تدعم سياسات إدارة الرئيس بوش؟ وتوصلت الدراسة إلى أن تلك الوكالات كانت تؤيد سياسة الإدارة وخاصة الوكالات الأمريكية عدا الوكالة السوفيتية فكانت على النقيض.

وهدفت دراسة **(Pietilainen 2006)** [27] إلى البحث عن العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي لتدفق الأنباء الخارجية مثل الجوار أو القرب الجغرافي، والعلاقات الثقافية، والعلاقات السياسية والتجارية، من خلال شرح العلاقة بين التجارة الخارجية والأخبار الخارجية واستكشافها، والبحث عن الأسباب التي تجعل لهذا العامل تأثيراً أكبر من التوزيع الجغرافي للأنباء الخارجية في بعض الدول وهي غير موجودة في دول أخرى، ومعرفة ما إذا كان التغير في خريطة التجارة الخارجية قد انعكس على التدفق الإخباري أم لا .

وتوصلت دراسة **(Nancy Kranich2004)** [28] إلى أن تقنية الإنترنت تقدم إمكانيات غير مسبوقة للإبداع الإنساني والتواصل العالمي والوصول إلى المعلومات؛ ومع ذلك تدعو تقنية الإنترنت الرقمية أيضًا إلى أشكال جديدة من المعلومات، حيث طورت شركات وسائل الإعلام وسائل تقوض الحقوق التقليدية العامة لاستخدام المعلومات والأفكار ومشاركتها وإعادة إنتاجها. وتقترن هذه التكنولوجيات إلى جانب الدمج المذهل في صناعة الإعلام والقوانين الجديدة التي تزيد من سيطرتها مع المنتجات الفكرية، من خلال تقويض الخطاب السياسي وحرية الوصول للمعلومات تحت شعار "الديمقراطية السليمة". واستجابةً للأزمة سعى أمناء المكتبات والناشطون عبر الإنترنت وغيرهم من المدافعين عن المصلحة العامة إلى إيجاد طرق لتوسيع نطاق الوصول إلى ثروة المعلومات الكترونية "الإنترنت"، ويرى هؤلاء أن تسهيل الوصول للمعلومات أمر ضروري للديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، ولكنه ليس سهلاً ولا مكلفاً. فاستحداث واستدامة الموارد المعلوماتية، يتطلب الاستثمار، والتخطيط، والدعوة السياسية وبناء التحالف الوطني. ولكن إذا كان من الواجب حماية حق الجمهور في المعرفة في عالم اليوم، فلابد أن يتمتع المواطنون بالفرص المثلى للحصول على المعلومات وتبادلها.

وتناولت دراسة **(Gabriele & Gaxher 2004)** [29] الإمكانيات التي تتيحها المواقع الالكترونية للصحف في عملية التبادل الإخباري الدولي بين مناطق مختلفة من العالم والتي أسهمت بقدر كبير في تجاوز الاختلال وعدم التوازن في التدفق الإخباري الدولي، وذلك في ضوء اختبار واستكشاف الطريقة التي من خلالها تستطيع جريدة (مونتريال جازيت)- وهى صحيفة يومية كندية – أن تحتلَّ وتغطىّ معظم المناطق الجغرافية عن طريق إنتاج الأخبار الاليكترونية على الانترنت.

وانطلقت دراسة (Nossek 2004) [30] من افتراض أساسي يفيد بأنه عندما يوجد خبر معين يُصنف على أنه خبر خاص بالصحفيين أو الدولة التي ينتمون إليها، حيث أن ما يحكم الصحفي في هذه الحالة عند نقل الخبر هو الولاء القومي لوطنه أو بلدة. بينما في حالة وجود خبر خاص بالآخرين أو لا يخص الدولة التي ينتمي إليها تظهر المعايير المهنية في نقل الخبر في أوضح صورها، وحاولت تلك الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي، وهو هل مازالت معايير المعالجة الصحفية للأخبار الأجنبية التي يطبقها حراس البوابة (أي المراسلين ووكالات الأنباء ومحرري الأخبار) في اختيار الأخبار الخارجية وعرضها على حالها أم تغيرت؟ وتستخدم هذه الدراسة أحداث العنف السياسي كحالة أو نموذج مثالي يصلح للتطبيق.

وسعت دراسة **(William H. Meyer 1989)** [31] إلى اختبار فرضيات معينة مأخوذة من نظرية الاتصالات الهيكلية، وهي فرضيات تميل إلى دعم الدعوة إلى نظام عالمي جديد للمعلومات (NWIO). فأصحاب النظرية، مثل يوهان غالتونغ ودعاتها من العالم الثالث، قد أُتُهموا بأن الدول النامية تعتمد على الغرب في الأخبار الدولية. وأن التبعية الإخبارية بدورها تؤدي إلى تبني قيم الأخبار الغربية والإمبريالية الثقافية اللاحقة في الجنوب. وأخيراً ، فإن "التبعية الإخبارية" هي استعمارية جديدة بمعنى أن المعلومات تتدفق عبر قنوات "عمودية" (من الشمال إلى الجنوب) وداخل مجالات متميزة من الهيمنة على الاتصال. ويتم اختبار ذلك من خلال دراسة تدفق الأخبار المستمدة من الصحف اليومية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتظهر نتائج الاختبارات التجريبية أن العالم الثالث يعتمد على الوكالات الغربية في تغطية الجزء الأكبر من أخباره الدولية، وأن صحف العالم الثالث تعكس القيم الإخبارية اليومية للصحف الغربية؛ ومع ذلك فإن الأخبار غير المنتخبة أصبحت أكثر مقاومة للتغريب الصحفي، حيث أن تغطيتها تختلف اختلافاً ملحوظاً عن تغطية الخدمات السلكية الغربية. وأخيرًا تظهر أنماط التدفق الإخباري طابعًا استعماريًا واضحًا وتمتلك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تأثيرًا كبيرًا على المجالات الإقليمية الخاصة بها في العالم الثالث.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أظهرت نتائج الدراسات السابقة قوة تأثير حرية المعلومات وتدفقها في خلق الشفافية والديمقراطية كحق للجمهور في تقييم الأداء الحكومي ومراقبته ومحاربة الفساد، بما يبرهن على أهمية وسائل الإعلام خاصة الصحافة في القيام بتلك الوظيفة.
- رغم اختلاف وتنوع الدراسات السابقة إلا أنها تتفق على أهمية حرية تدفق المعلومات إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام، الأمر الذي يحتم على تمكين وسائل الإعلام من استقاء المعلومات والأخبار من مصادرها دون أدنى مشكلة قانونية أو وظيفية أو سياسية.
- يتضح من الدراسات السابقة أن ثمة اهتمامًا مكثفًا بدراسة دور وسائل الإعلام في دعم الشفافية ورقابة الأداء الحكومي من خلال حق الإعلاميين في الحصول على المعلومات والأخبار.
- انصب اهتمام معظم الدراسات السابقة على الجزء التشريعي المتعلق بحرية المعلومات وتأثير ذلك على بناء مؤسسات إدارية صحيحة قائمة على المصارحة والشفافية والحق في المعرفة، ولكن هناك قصورًا في ربط هذا الحق بالأداء المهني للصحفيين وعلاقته بالعمل الصحفي وخاصة في الدول النامية، ولم تعن أي دراسة بالأخبار كجزء من حرية

المعلومات وخاصة في ظل عدم التوازن في تدفق الأنباء من العالم المحتكر للمعلومات إلى العالم المستهلك له.

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفاد الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة في عدة جوانب أضافت أبعادًا مهمة في إجراء هذه الدراسة، ووضع تصورٍ عامٍ لها، والتحديد الدقيق لمشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وتفسير نتائج الدراسة؛ من خلال مقارنة ما توصل إليه الباحث بنتائج بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- ساعد ربط حرية تدفق المعلومات بنظرية المجال العام في كشف العلاقة بين النظرية والتطبيق من خلال عدة دراسات في توضيح ماهية الإطار الفكري والمعرفي والنظري الذي يمكن أن يعتمد عليه الباحث في دراسة علاقات حرية تدفق المعلومات بالأداء المهني للصحفيين، خاصة المستوى الأول منها الذي يتعلق بمحور التشريعات المتعلقة بحرية المعلومات، والثاني المتعلق بالأداء الوظيفي، واستخدام النماذج المختلفة منها، ومحاولة تطبيقها على موضوع الدراسة, خاصة النماذج التي تعرضت لمحور الشفافية وتقييم الأداء الحكومي.

لذا تأتى الدراسة الحالية لتتناول جانبًا مهمًّا من قضايا الحريات وهو حرية تدفق المعلومات في مصر وعلاقتها بالأداء المهني للصحفيين, ونظرًا لقلة الاهتمام والبحث في هذا المجال داخل البيئة العربية, فإن هذه الدراسة تعد إسهامًا جادًّا في تحقيق إضافةٍ علمية لكونها من الدراسات القليلة التي تناولت قضيةً عامة وشائكة تهم كل مواطن وإعلامي، وتفيد في مدى تأثر العمل المهني للصحافة المصرية بحرية المعلومات وخاصَّة أنها سلطة لها الحق في المعلومات وحلقة بين الحكومة والجمهور، مما يضفى عليها قدرًا من الأهمية والشمول.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في رصد وتحليل وتفسير مدى ما تتمتع به الصحافة المصرية من حرية في تدفق المعلومات، من خلال ثلاثة مستويات (التشريعي – الوظيفي – الدولي)، فالتشريعي من خلال مدى ما أتاحه قانون الإعلام الموحد من حرية لتدفق للمعلومات والأخبار من نصوص قانونية وتشريعية في ذلك القانون، والوظيفي: من خلال التعرف على أي قسم من المعلومات يمكن الحصول عليها ومتاحة للصحفيين وعلاقة تلك الإتاحة بالواقع الشريعي، ومدى تأثير تعاون أو عدم تعاون المصادر مع الصحفيين، وإلى أي مدى تؤثر طبيعة المعلومات على الحصول عليها، أما المستوى الدولي فمن خلال دراسة مدى تأثير تدفق المعلومات الدولية من وكالات الأنباء والمصادر الأجنبية على طبيعة الخبر وتوجهه وتأثير ذلك على سياسة الصحيفة ومدى تعامل ومعالجة الصحيفة لتلك المعلومات والأخبار.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهمية خاصة في ضوء المتغيرات الآتية:

1- تزايد الاهتمام الدولي والمجتمعي بحرية المعلومات خاصة في المجتمعات النامية.
2- مواكبة الاهتمام المتزايد والمستمر بالإعلام الاستقصائي، وبيان الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام خاصة الصحف في زيادة الشفافية على كافة الأصعدة ومراقبة الأداء الحكومي.
3- تسمح هذه الدراسة بإجراء مقارنات كمية وكيفية على مستوى نوع ملكية الصحف المصرية بمختلف توجهاتها في ضوء الصحفيين العاملين بها, مما يساهم في تعميق البحوث العلمية المتعلقة بالأداء المهني، ودورها كسلطة رقابية وشعبية.
4- التعقيدات الإعلامية والفكرية المكونة لحرية المعلومات، وندرة البحوث التي عالجت مثل هذا النوع من القضايا, خاصةً في البيئة العربية.
5- تؤكد المعطيات الراهنة على أهمية حرية المعلومات في تعزيز أداء العمل الإعلامي عمومًا والصحافة خاصًة، واعتبارها أحد مكونات إستراتيجية الشفافية والمصارحة.
6- زيادة معدل الانتقادات الموجهة إلى أداء وسائل الإعلام في قدرتها على مكافحة الفساد وتقييم العمل الحكومي، واتهامها بالفشل في التعامل معها, والحد من تداعياتها.
7- أهمية دراسة أبعاد حرية المعلومات وتدفقها على التناول الصحفي للقضايا بشكل عام.
8- تزايد المناقشات حول الدور الذي تلعبه حرية المعلومات خلال المرحلة المقبلة وعلاقته بتطوير الأداء الإعلامي والصحفي والسياسي, من خلال النظرة إلى توجه جديد للإعلام قائم على المهنية والاحترافية والصدق والموضوعية والقدرة على استقاء الأنباء.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها على النحو التالي:

1- رصد العلاقة بين حرية تدفق المعلومات -الأخبار وكفاءة الأداء المهني للصحفيين في مصر.
2- المقارنة بين توجهات الصحفيين العاملين في الصحف المصرية بشتى أنواع ملكيتها والوقوف على الصعاب والمشاكل التي تواجههم في استقاء المعلومات.
4- التعرف على مدى تأثير نوع المعلومات والأخبار على الأداء المهني للصحفيين.
6- رصد اتجاهات الصحفيين نحو التشريعات الصحفية التي يمكن أن تساهم في حرية المعلومات أو التي يمكن أن تحد منها.
7- التعرف على علاقة التخصص الصحفي بمدى تدفق تلك المعلومات المتخصصة وتأثيرها على طبيعة العمل في ذلك التخصص .
8 – تحديد أنواع المصادر المتعاونة مع الصحفيين وطبيعة المعلومات التي يصرحون بها ومدى حصول الصحفي على المعلومات التي يطلبها منهم.
9- التعرف على مدى تأثير تدفق وطبيعة الأنباء والأخبار الخارجية على القيم المصرية، ومدى معالجة تلك الأنباء بما يتفق مع معايير المجتمع أو السياسة التحريرية أو غيرها من السياسات الداخلية.

تساؤلات الدراسة:

تحددت تساؤلات الدراسة فيما يلي:

1- ما العلاقة بين حرية تدفق المعلومات -الأخبار وكفاءة الأداء المهني للصحفيين في مصر ؟
2- إلى أي مدى اختلفت توجهات الصحفيين العاملين في الصحف المصرية بشتى أنواع ملكيتها وما الصعاب والمشاكل التي تواجههم في استقاء المعلومات؟
3- ما هي المعلومات التي يمكن للصحفيين الحصول عليها والمتاح نقلها للجمهور؟
4- ما هي اتجاهات الصحفيين نحو التشريعات الصحفية التي يمكن أن تساهم في حرية المعلومات أو التي يمكن أن تحد منها ومدى تطبيق تلك التشريعات على أرض الواقع؟
5- ما المصادر المتعاونة مع الصحفيين وما طبيعة المعلومات التي يصرحون بها وما مدى حصول الصحفي على المعلومات التي يطلبها منهم؟
6- إلى أي مدى يؤثر تدفق الأنباء والأخبار من الخارج على المعايير المجتمعية أو السياسة التحريرية أو غيرها من السياسات الداخلية؟
7- كيف تعالج الصحف تلك الأنباء والأخبار الواردة من الخارج للحفاظ والدفاع عن السيادة المصرية ؟

فروض الدراسة

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموجرافية للصحفيين المصريين والاتجاه نحو حرية تداول المعلومات في ظل قانون الإعلام الحالي.
2- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات والاستثناءات التي توجد في قانون الإعلام الموحد.
3- توجد علاقة ارتباطية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين لقانون الجريمة الالكترونية والبث الالكتروني.
4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين لمقترح قانون يجرم عدم الإدلاء بالمعلومات للصحفيين .
5- توجد علاقة ارتباطية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين للمادتين 35 و 36 من القانون رقم 12 لسنة 1999 بشأن التعبئة العامة
6- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين لدرجة إشباع صحفهم لحاجات الجمهور.
7- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات وتأثير وكالات الأنباء على الجريدة والجمهور.

8- توجد علاقة ارتباطية بين حرية تداول المعلومات والأداء المهني للصحفيين

المدخل النظري للدراسة: (نظرية المجال العام Public sphere theory)

مفهوم المجال العام:Public sphere

ينص مفهوم المجال العام على أنه: المساحة التجريدية التي يتناقش من خلالها المواطنون والجماعات المجتمعية المتباينة، ويتجادلون حول مختلف القضايا والاهتمامات العامة، ووفقاً لهذه الرؤية فإن المجال العام يفترض وجود مناقشات مفتوحة لكل الاهتمامات العامة، التي يمكن من خلالها أن يوظف الجدل العقلاني المنطقي للتأكد من تحقيق المصالح العامة، فالمجال العام يحث على حرية التعبير والحوار والمناقشة، ويُؤكد على حق المشاركة بحُرية في صُنع القرار السياسي في المجتمع، ويشجع المهمّشين على الانخراط في الحوار العام حول مختلف القضايا والموضوعات.(32)

وعرف "هابرماس" المجال العام بأنه: حيز من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله أن يتم تشكيل ما يقترب من الرأي العام، كما عرفه بأنه: المجال الذي ينشأ من أفراد خصوصيين يجتمعون معاً كجمهور ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة، والمشاركة في نقاشات حول القواعد العامة التي تحكم العلاقات المتعلقة بالعمل الاجتماعي والسياسي، حيث يستخدم فيها هؤلاء الأفراد عقلانيتهم وتفكيرهم أثناء مناقشة هذه المسائل العامة، فهو ساحة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن الحكومة، وأيضاً عن القوى الاقتصادية، وهو مُكرس للتداول والنقاش المنطقي، ويكون من السهل الوصول إليه، فهو مفتوح لكل المواطنين(33).

وحدد "هابرماس" ثلاث سمات أساسية لتعريف المجال العام هي: أن المجال العام يتشكل من خلال المناقشات حول قضية أو موضوع ما، كما أنه يتيح مساحة من الحرية بما يسمح للأفراد الذين تم استبعادهم من المشاركة في تلك المناقشات والتعبير عن الرأي، كما أن القضايا المطروحة عبر المجال العام يتم مناقشتها بُناءً على أهميتها بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية للفرد المشارك. (34)

وقد أوضح "هابرماس" أن المجال العام هو: المجال الذي يفصل ما بين الدولة والمجتمع، فهو منبثق من المجال الخاص، ومن هنا يجب التفرقة بين المجال العام والخاص، فالمجال العام يتكون من مجموعة من الأفراد الخصوصيين، أما المجال الخاص مصطلح يُعبر عن الأسرة والأفراد والمجتمع المدني في معناه الضيق، فهو يعنى عالم التبادل لمعلوماتي والعمل الاجتماعي، في حين أن مجال السلطة العامة يتعلق بالدولة والطبقة الحاكمة، ومع تطور المجال العام السياسي عبر آلية الرأي العام جعل الدولة بصيرة بحاجات المجتمع وعلى رأسها الحق في المعرفة. (35)

ويقسم "هابرماس" النظام المجتمعي إلى ثلاثة أنظمة فرعية هي: النظام السياسي ثم الأنظمة الوظيفية كالتعليم والصحة والإعلام والخدمات، وأخيراً المجتمع المدني، ويعمل المجال العام هنا على ربط وتوثيق حالة التفاعل بين هذه الأنظمة من خلال حرية تبادل المعلومات؛ حيث يتمتع هذا المجال بالاستقلال، ويكون قادراً على إدارة النقاش وترشيح الآراء المُقدمة، وتنقيحها وبلورتها لتكون في النهاية ليست مجرد آراء مطروحة، بل آراء لها أولوية وتقدير وتُعبر عن حالة النقاش العام التي دارت من خلاله، كما تتمتع هذه الآراء بقوة دورها بما يطلق عليه(Communication Power)، والتي تختلف عن القوة التي يتمتع بها النظام

السياسي في المجتمع إذ أنها وليدة المجال العام كتعبير مستقل عن الرأي العام وتفاعلاته إزاء الشئون العامة، وهو الذي يمنح الشرعية للنظام السياسي ذاته، حيث يعتمد الأخير على مخرجات المجال العام لإدامة هذه الشرعية عبر التعبير عن هذه الآراء المقدرة التي تنبع من الحوار داخل هذا الرأي العام.[36]

معايير تشكل المجال العام:

وفقاً للنظرية فالاتصال العام يجب أن يقوم بناءً على الحوار والتقييم والسعي للوصول لأعلى درجة من التمكين، لإدراج الأفراد من مختلف الجهات الفاعلة، كممثلين لمجتمع مدني يحظى بأهمية خاصة تتمتع بالاستقال الذاتي.

وأشار "هابرماس" أن نجاح المجال العام يعتمد على:

- مدى الوصول والانتشار للمعلومات (قريبة من فكرة العالمية).
- درجة الحكم الذاتي (يجب أن يكون المواطنون أحراراً، ويتخلصون من السيطرة والهيمنة والإجبار).
- رفض الإقصاء (فكل فرد يشارك على قِدم المساواة).
- أن يكون دور القانون واضح وفعال.
- المساواة في المشاركة.
- وجود سياق اجتماعي ملائم.
- الفهم والثقة والوضوح في المضمون الإعلامي[37].

كما تؤكد نظرية المجال العام على مفهومين أساسيين هما:

- مفهوم عدم انفصال الفرد عن الجماعة: فذات الفرد في المجال العام غير منفصلة عن الجماعة التي يستطيع الاندماج معها عبر الشبكة، فالفرد العقلاني المستقل هو لُب فكرة المجال العام.
- تشتت الخطاب: فالخطاب المُقدم عبر ساحات النقاش حول المجال العام يتميز بقدر من التجزؤ، وأحيانا التشتت، ويمكن أن يعتمد على مقولات وأُطروحات لا ترتبط ببعضها البعض ليعبر بشكل واضح عن فكر ما بعد الحداثة الذي يعلى من قيمة الفرد في مواجهة المؤسسة.

وأشار "هابرماس" إلى أهمية أخلاقيات الخطاب المُقدم عبر ساحات المجال العام، حيث يجب على أعضاء المجال العام أن يلتزموا بمجموعة من القواعد التي تُمثل حالة الخطاب المثالي وهذه القواعد هي:

- كل الموضوعات المطروحة للنقاش يجب أن تأخذ مساحة في المجال أو الخطاب.
- يسمح لكل شخص بطرح أسئلة عما يشاء من موضوعات والحصول على معلومات عنها.
- يسمح لكل شخص بتقديم أي فكرة أو معلومة داخل الخطاب للنقاش.
- يسمح لكل شخص بالتعبير عن اتجاهاته، ورغباته، واحتياجاته.
- لا يمنع أي متحدث من ممارسة حقوقه المنصوص عليها في النقاط السابقة.

وهذه القواعد تعكس تمكن الفرد؛ بحيث لا تستطيع مؤسسات مثل الحكومة، أو المؤسسات الوظيفية، أن تؤثر على ما يقوله الشخص أو يسأل عنه [38].

فروض نظرية المجال العام:

تسعى نظرية المجال العام وتهدُف إلى إتاحة ساحة من الحرية، تحترم حقوق الأفراد وتزيد من قوة المجتمع، لأن الاتصال الذي يحدث في المجال العام يخلو من الإكراه المؤسسي كما أن الحوار الذي يتم خلاله، يمكن أن يُؤسس لخطاب ديمقراطي، وإذا تحولت قواعد ''هابرماس'' عن حالة الخطاب المثالي إلى الشبكات الإلكترونية الحالية فإن الإمكانية التي تُثار للديمقراطية تستطيع بالفعل أن تُمثل كلاً من اهتمامات المواطن أو الفرد، واهتمامات الجماعة، وطبقاً لرؤية ''هابرماس'' فإن أسس تمثيل الديمقراطية تعتمد على تشكيل رأى عام قادر على بناء وتوظيف نقاشات عقلانية منطقية تتعلق بالقضايا المُعلنة، وتحقيق المصالح العامة، وتُؤكد على حق المشاركة بحرية في صُنع القرار السياسي في المجتمع.

وتفترض نظرية المجال العام ألا يكون هناك أية قيود من قبل السلطة السياسية التي تحد من العملية التفاعلية داخل المجال العام، فالعملية التنويرية التي تتم بداخله تكسب الأفراد المشاركين معنى جديد للمشاركة يعكس عقلانيتهم أثناء الحوار(، وأشار ''هابرماس'' أن هناك أربعة افتراضات لتشكيل المجال العام وهى:

الفرض الأول: إتاحة حيز ما للأفراد، يمكنهم من المناقشة والحوار حول القضايا الهامة، وتبادل المعلومات والآراء، بُناءً على مبدأ المساواة, فالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لديهم لم يُمثل شرط من شروط المشاركة في الحوار.

الفرض الثاني: يرى أن كثرة وتعدد الجماهير في مجالات عامة متعددة يبتعد عن فكرة المجال العام الديمقراطي الذي ينبغي أن يكون مجالًا عامًا واحدًا شاملًا يربط بين جميع الأفراد في المجتمع.

الفرض الثالث: يرى أن النقاش الذي يتم في المجال العام، ينبغي أن يقتصر على الاهتمام بالحوار عن القضايا العامة الشائكة المعنية بالصالح العام.

الفرض الرابع: أن إطار العمل الديمقراطي للمجال العام يتطلب انفصالًا تامًا بين المجتمع المدني والدولة(39).

كما تفترض النظرية وجود أربع سمات رئيسية تُميز الاتصال عبر ما أطلق عليه ''هابرماس'' المجال العام وهى: القدرة على الوصول إلى دائرة الاتصال، والحرية التي يتمتع بها الأفراد في الاتصال داخل هذه الدائرة، وبِنية المناقشة، وطرح خطاب مُبرر بأدلة إقناعية محددة، ويأمل ''هابرماس'' في إنتاج أحكام ديمقراطية يمكن أن يكون لها تطبيق عالمي، ويرى بأن المشاركين في مجاله السياسي سوف يشاركون مع بعضهم البعض في مجموعة افتراضات حول الممارسة الاتصالية، وهذه الافتراضات يتم إنتاجها عن طريق تصور تنويري، ويضع ''هابرماس'' معايير ضرورية للحرية والمساواة عبر المجال العام والتي تحدث في الدولة الديمقراطية.

ومع تداعيات طغيان الطابع التجاري على الخطابات الاتصالية في وسائل الإعلام، حذر ''هابرماس'' من أن تفقد هذه الخطابات استقلاليتها، لتصبح أكثرُ إثارةً وأقلُ عقلانيةً، لتتحول القضايا والموضوعات من موضوع المجادلة النقدية العقلانية إلى الناحية التجارية والربحية البحتة، وتحول المواطنين إلى مجرد مستهلكين سلبيين، وقد خضعت فكرة المجال العام التي أسسها ''هابرماس'' إلى إعادة صياغة وبلورة من قِبل بعض الباحثين لتجديد فكرة المجال

العام، فقد أسهم كلٌ من (Fraser 1992, Calhoun 1992 , Dahlgren 2001 et al) في تقديم أُطروحة المجال العام الموازي، المبنية على فكرة الجماهير المتنوعة و المجالات العامة المتعددة (Multiple public spheres) خلافاً لفكرة "هابرماس" المتعلقة بوجود مجال عام واحد شامل، حيثُ وجدوا أنه من الصعب تكوين مجال عام واحد يضم ملايين من البشر لهم نفس الخصائص والاهتمامات، أو المناقشة حول موضوع واحد مُشترك، فقد أتاحت فكرة تعدد الجماهير ذوى الاهتمامات المختلفة من تشكيل مجال عام خاص بهم، وقامت ((Nancy Fraser وآخرون بطرح فكرة الجماهير المضادة (Counter-publics) بوصفها مجموعات تتشكل على أساس الهوية، فإذا كان هناك مجال عام أساسي، فهناك أيضاً عدة مجالات عامة أُخرى للجماهير المضادة، ويرى (Garnham 1992) أنه إذا كان هناك مجال عام واحد فربما يشتمل هذا المجال على عدة مجالات أُخرى داخله يضم بكل منها مجموعة من المعايير والمصالح والاهتمامات السياسية المشتركة.(40)

الانتقادات الموجهة لنظرية المجال العام:

وقد تعرضت رُؤية "هابرماس" حول المجال العام إلى العديد من الانتقادات والتي جاءت على النحو التالي:

- أن نظرية المجال العام تنطبق على فترات بعينها من التاريخ الأوروبي، قبل أواخر القرن الثامن عشر، وهذا بدوره جعل من تصور "هابرماس" للمجال العام ضيقًا للغاية.
- ركز "هابرماس" في تكوين المجال العام على الطبقة البرجوازية، وتجاهل الطبقات الشعبية الأُخرى التي وُجِدت من القرن السابع عشر للقرن التاسع عشر، مثل طبقة العمال، والبوليتاريا، فقد شمل المجال العام المتعلمين والأغنياء، واستبعد المرأة والجماعات المهمّشة، وبالتالي لم تكن هناك فرص متساوية في التعبير.
- أن تطور النظام الرأسمالي قد كشف عن العديد من المشكلات التي ترتبط برؤية "هابرماس" للمجال العام، فمن الملاحظ أن نمو الرأسمالية قد صاحبه العديد من المشكلات والتناقضات الاقتصادية، وهذه الأخيرة تُمثل في حد ذاتها صعوبات أمام نموذج المجال العام، فالبرجوازية التي استخدمت المجال العام كوسيلة للتحرير والتغيير السياسي، تُظهر الآن ميلاً إلى تكييف المجال العام مع الظروف المتغيرة من أجل إخفاء التناقضات القائمة بين مصالحها الخاصة ومصالح المجتمع العامة، أضف لذلك أنه بمجرد ظهور التناقضات الاجتماعية داخل المجال العام، فإن الحوار يفقد سمة المناقشة العقلانية الخالية من السلطة والسيادة، وهنا تظهر عملية اختراق ما بين كل من الدولة والمجتمع وبشكل متزايد وبالتالي فإن هذا الاختراق يُدمر أساس المجال العام الليبرالي.
- أن "هابرماس" قدم صورة مثالية مُبالغ فيها عن المجال العام البرجوازى، باعتباره قائمًا على المناقشات العقلانية المنطقية، وتجاهل اللاعقلانية التي تُؤثر على المناقشة، كما أن الخطابات المقدمة عبر هذا المجال تُعبر عن السلطة الاجتماعية للمشاركين المحملة بأيدلوجياتهم مثل النُخب الثرية والبرجوازيين؛ مما يتولد عنه

خطابات مهيمنة تعبر عن المصالح الخاصة بالفئات الاجتماعية الأكثر نفوذاً، فهو يمجد المجال العام باعتباره عالم تواصلي ذاتي قائم على التفاعلات التواصُلية[41].

- أن مصطلح الفصل بين المجالين العام والخاص هو إجراء تعسفي, فالمجال العام يتشكل عبر المجالات الخاصة، كما أن المجال الخاص يتكون من المجالات العامة، ونجد أن بِناء المجال الاجتماعي يعتمد على التفاعل والتكامل بين المجالات العامة والخاصة أياً كانت درجة الاختلاف داخل هذا الهيكل الاجتماعي المُشكل، فترابط النظام الاجتماعي ينبُع من ترابط الأعمال الاجتماعية بداخله، فالأعمال متعددة السياق تتجاوز التفرقة بين الجمهور العام والخاص، وبالتالي تُسهم في البناء الاجتماعي متعدد الأقطاب لهذا الواقع الاجتماعي.
- انتقد كلٌ من(Fraser and Calhoun) فكرة المجال العام الواحد الشامل التي طرحها "هابرماس" موضحا أن المجال العام يقوم على فكرة الجماهير المتعددة (Multiple Public)، باعتبار أن الجماهير ذات قطاعات متنوعة ولها خصائص وأيدلوجيات مختلفة، مما ينتُج عنه تنوع في محاور وموضوعات المناقشات التي تتم عبر المجال العام والتي تعكس اهتماماتهم الخاصة، فالتفاوت الاجتماعي داخل النظم الرأسمالية لا يخلق مجالاً عاماً واحداً، بل مجالات عامة مختلفة ومتنوعة.
- أشار ليوتارد أن اتجاه المجال العام إلى تحقيق الإجماع، يُتيح فُرصاً للسيطرة على الرأي، فرغم أفكار "هابرماس" عن حالة الخطاب المثالي والتي تشمل كل الوقائع والمعلومات، إلا أنها في النهاية تدافع عن وجهة نظر محدودة يتفق عليها الأغلبية، فالوصول للإجماع يتم عن طريق أكثر الحُجج إقناعاً ومنطقية وهو ما يتجاهل الحُجج الأُخرى، كما يتجاهل الإجماع كفكرة متأصلة في الديمقراطية.

وأمام هذه الانتقادات أعاد "هابرماس" النظر في التعريف الذي قدمه للمجال العام في الطبعة الجديدة لكتابه"l'espace public 1992" ، إذ أقر فيه أن المجال العام كان متنوعاً منذُ نشأته الأولى، وأنه تجاهل وجود مجال عام شعبي يضم الطبقات الدُنيا من المجتمع إلى جانب المجال البرجوازي. [42]

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التفسيرية، ويتيح هذا النوع من البحوث كما يرى **Arthur. Berger** في شقه الوصفي الإجابة على التساؤلات المتعلقة بالوصف العام للمشكلة ، في حين يقدم الشق التفسيري تحليلًا دقيقًا يتجاوز وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن الأبعاد الحقيقة للمشكلة، وتحديد أطر التفسير من خلال التحليل الكمي، وكذا التعرف على طبيعة العلاقة بين العديد من المتغيرات التي تخضع للدراسة. [43]

منهج الدراسة:

أ) المنهج الإعلامي: استندت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتفسيري باعتباره جهدًا علميًّا منظمًا يساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة التي يتم دراستها[44]، وفى هذا الإطار

اعتمد الباحث على أسلوب المسح بالعينة على عينة من العاملين بالصحف المصرية بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين حرية تدفق المعلومات وأداءهم المهني، وتأثير تلك العلاقة على حق الصحافة والصحفيين في استقاء المعلومات والجمهور في المعرفة, والأسباب والتداعيات والحلول كما يراها الصحفيين ومعرف الأسباب التشريعية والوظيفية والدولية التي يمكن أن تؤثر على ذلك الحق.

ب) المنهج المقارن: ويستخدمه الباحث لرصد أوجه تشابه واختلاف العلاقة بين الصحفيين العاملين في الصحف القومية والحزبية والخاصة، والذي يهدف إلى عقد المقارنات لجوانب الاتفاق والاختلاف بين عدد من الظواهر لكي يتعرف على العوامل والمتغيرات المتكررة التي تصاحب أحداثًا أو ظروفًا معينة كتغير نوع ملكية الصحف ونوع المعلومات المراد الحصول عليها وطبيعة مصادر المعلومات وعلاقتهم بحرية تدفق المعلومات، وتفاوت الحقب التشريعية المختلفة في الإطار الزمني للدراسة[45].

أدوات الدراسة:

أدوات الدراسة:

استعان الباحث بالأدوات التالية:

1- **صحيفة استبيان (Questioner):** وهي أداة للحصول على بيانات من المبحوثين من خلال طرح عدد من الأسئلة المكتوبة علي الصحفيين[46] حيث اعتمد الباحث على جمع البيانات الكمية والكيفية من العينة من خلال صحيفة استبيان بها مجموعة من الأسئلة؛ لمعرفة العلاقة بين حرية المعلومات وتأثيرها على الأداء المهني من خلال المستوى التشريعي والوظيفي والدولي.

2- **المقابلة التوضيحية غير الموجهة القصيرة** (Non-Directive short Meeting): وهي التي يترك فيها المبحوث للإجابة على الأسئلة[47]، فقد استخدم الباحث المقابلة لضمان وضوح الأسئلة للعينة، وكذلك ضمان جدية الإجابة على الاستبيان.

اختبار الصدق والثبات:

أ - اختبار الصدق Validity:

يقصد بالصدق أن الأداة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه من موضوعات وظواهر مختلفة موضوع الدراسة، ويرتبط الصدق بالإجراءات المتبعة في القياس من اختيار العينة، وبناء الأسئلة داخل الاستبيان، فضلًا عن درجة الثبات في قدرة الاستبيان في القياس ورصد وجمع المعلومات من العينة[48]، وقد قام الباحث للتحقق من ذلك بمراعاة تحديد الأسئلة تحديدًا دقيقًا بجانب مراعاة الدقة في إجراءات وضع الأسئلة وصولًا إلى مستوى مرتفع من الصدق الظاهري للاستبيان، وذلك عن طريق وسيلتين هما:

1- **صدق المحكمين**: بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء [49] من ذوي الخبرة والتخصصات العلمية في مجال الدراسة، حيث تم تعديل الاستبيان في ضوء الملاحظات التي أبداها المحكمون بما يتناسب مع الإطار النظري ومتغيرات الدراسة.

2- **الاختبار المبدئي للاستبيان**: وذلك على عينة من الصحفيين لاختبار الأسئلة بما يضمن تحقيق قياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها.

ب- الثبات Reliability:

يقصد بالثبات الوصول إلى نفس النتائج عن نفس الظواهر موضوع الاستبيان في حالة إعادة الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة من المفردات بعد مرور فترة زمنية، وتقدير قيمة الثبات بعد نتائج الاختبارين[50]، ولحساب الثبات في هذه الدراسة اختار الباحث (35) صحفيًّا مصريًا بنفس نسب مكونات العينة تقريبًا، وذلك بنسبة15 % تقريبًا من إجمالي عينة الدراسة الميدانية، حيث تلبي هذه النسبة متطلبات اختبار الثبات في ضوء النسب التي أوصى بها المتخصصون في مناهج البحث، والتي تتراوح ما بين 10%، 25%، من إجمالي عينة الدراسة، ثم عرض الباحث نفس الاستبيان على نفس الصحفيين بعد مرور أسبوعين، .

ولحساب الثبات تم تطبيق معادلة معامل الارتباط، وبحسب هذه المعادلة بلغ متوسط قيمة معامل الارتباط في الاستبيان بين البحثين 0.94، بمعنى أن نسبة الاتفاق كانت 94%، وهي درجة ثبات عالية بما يؤكد ثبات الاستبيان.

مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على الصحفيين العاملين في الأهرام والوفد والشروق، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من الصحفيين 214 مفردة مقسمة 90 مفردة للأهرام، و54 مفردة للوفد، و70 للشروق.

نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: الخصائص الديموجرافية للعينة

جدول رقم (1) النوع

النوع	ك	%
ذكر	144	67.3
أنثي	70	32.7
الإجمالي	214	100.0

يوضح الجدول السابق أن عينة الدراسة تحتوي على 144 ذكرًا بنسبة 67,3%، و70 أنثى بنسبة 32,7%

جدول رقم (2) نوع ملكية الصحيفة

الصحيفة	ك	%
قومية	90	42.1

حزبية	54	25.2
خاصة	70	32.7
الإجمالي	214	100.0

يوضح الجدول السابق أن عينة الدراسة تحتوي على90 صحفيًا يعملون في صحف القومية بنسبة 42,1%، و54 صحفيًا يعملون في صحف حزبية بنسبة 25,2%، و70 صحفيًا يعملون في صحف خاصة بنسبة 32,7%.

جدول رقم (3) الموقع الوظيفي

الوظيفة	**ك**	**%**
محرر	74	34.6
نائب رئيس قسم	46	21.5
رئيس قسم	36	16.8
نائب مدير التحرير	22	10.3
مدير التحرير	14	6.5
نائب رئيس تحرير	22	10.3
الإجمالي	214	100.0

يوضح الجدول السابق أن العينة تحتوي على 74 محررًا صحفيًا بنسبة 34,6%، و46 نائب رئيس قسم بنسبة 21,5%، و36 صحفيًا كرئيس قسم بنسبة 16,8%، و22 صحفيًا كنائب مدير تحرير بنسبة 10,3%، و14 صحفيًا كمدير تحرير بنسبة 6,5%، و22 صحفيًا كنائب رئيس تحرير بنسبة 10,3% .

جدول رقم (5) متوسط الدخل

الدخل	**ك**	**النسبة المئوية**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
أقل من 3000	116	54.2	1.7383	.99138
من 3000 إلي أقل من 5000	58	27.1		
من 5000 إلي أقل من 7000	24	11.2		
من 7000 إلي أقل من 10000	12	5.6		
10000 فأكثر	4	1.9		
الإجمالي	214	100.0		

يوضح الجدول السابق أن العينة تحتوي على 116 صحفيًا يتقاضون مرتبًا أقل من 3000ج شهريًا بنسبة 54.2%، و58 صحفيًا يتقاضون مرتبًا بين 3000ج و5000ج شهريًا بنسبة 27,1%، و24 صحفيًا يتقاضون مرتبًا بين 5000ج إلى 7000ج بنسبة 11,2%، و12 صحفيًا يتقاضون مرتبًا بين7000ج إلى10000ج بنسبة 5,6%، وأربعة صحفيين يتقاضون مرتبًا أكبر من 10000 بنسبة 1,9%. وكان ذلك بمتوسط حسابي للدخل ب 1738ج شهريًا وعند انحراف معياري بـــ 0,99

جدول رقم (6) التخصص الصحفي

التخصص	ك	%
سياسي	50	23.4
اقتصادي	32	15.0
رياضي	12	5.6
فني	10	4.7
خارجي	8	3.7
ثقافي	4	1.9
محليات	30	14.0
أخري	68	31.8
الإجمالي	214	100.0

يوضح الجدول السابق أن العينة تحتوي على 50 صحفيًا يعملون في القسم السياسي بنسبة 23,4%، و32 صحفيًا في الاقتصادي بنسبة15%، و12 صحفيًا في الرياضي بنسبة5,6%، وعشرة صحفيين في الفني بنسبة4,7%، وثمانية صحفيين في الخارجي بنسبة3,7%، وأربعة صحفيين في الثقافي بنسبة 1,9%، و30 صحفيًا بنسبة14%، و68 في أقسام أخرى بنسبة 31,8%.

جدول رقم (7) المؤهل الدراسي

المؤهل	ك	%
ليسانس أو بكالوريوس	192	89.7
ماجستير	20	9.3
دكتوراه	2	.9
الإجمالي	214	100.0

يوضح الجدول السابق أن العينة تحتوى على 192 صحفيًا حاصلون على بكالوريوس أو ليسانس بنسبة 89,7% ، و20 صحفيا حاصلا على ماجستير بنسبة 9,3%، وصحفيين حاصلين على دكتوراه بنسبة0,9%

ثانيًا: نتائج الإجابات على أسئلة الاستبيان

من خلال النتائج الإحصائية للدراسة تبين أن نوع الصحيفة ذا دلالة إحصائية مع حرية تداول المعلومات، لذا يستعرض الباحث علاقة نوع الصحيفة مع أسئلة الاستبيان.

جدول رقم (8)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لحرية تداول المعلومات

س1	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مقيدة تماما	10	11.1%	16	29.6%	20	28.6%	46	21.5%
مقيدة نسبيا	50	55.6%	32	59.3%	44	62.9%	126	58.9%
حرية مسؤولة	30	33.3%	6	11.1%	6	8.6%	42	19.6%

المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 23.136 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.000 معامل التوافق= 0.312

دلت قيمة كأ2 على وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين لحرية تدول المعلومات، حيث يرى 46 صحفيًا أن حرية تداول المعلومات مقيدة تمامًا بنسبة 21,5% منهم عشرة صحفيين في الصحف القومية بنسبة 11,1% و16 صحفيًا في الصحف الحزبية بنسبة 29,6% و20صحفيًا في الصحف الخاصة 28,6%. ويرى 126 صحفيًا أن حرية تداول المعلومات مقيدة نسبيا بنسبة 58,9% ؛ منهم 50 صحفيًا بالصحف القومية بنسبة 55,6% و32صحفيًا في جريدة حزبية بنسبة59,3% و44 صحفيًا في جريدة خاصة بنسبة 62,9%. ويرى 42 صحفيًا حرية تداول المعلومات مسؤولة بنسبة 19,6%؛ منهم 30 صحفيًا في جرائد قومية بنسبة 33,3% وستة صحفيين في جريدة حزبية بنسبة 11,1% وستة صحفيين في جريدة خاصة نسبة8,6% ، جاءت قيمة كأ2 بـ23,13 عند درجة حرية 4 وعند مستوى دلالة 0,00 وبمعامل توافق0,312

جدول رقم (9)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لزيادة حرية تداول المعلومات أو نقصانها عن ذي قبل

س2	**الصحيفة**						**المجموع**	
	قومية		**حزبية**		**خاصة**			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قلت حرية المعلومات	52	57.8%	24	44.4%	52	74.3%	128	59.8%
كما هي	28	31.1%	22	40.7%	14	20.0%	64	29.9%
زادت حرية المعلومات	10	11.1%	8	14.8%	4	5.7%	22	10.3%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 11.666 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.020 معامل التوافق= 0.227

دلت قيمة كأ2 على وجود علاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين لمستوى حرية تداول المعلومات مقارنةً عن ذي قبل، حيث يرى 128 صحفيًا أنها قلت عن ذي قبل بنسبة 59,8% منهم 52 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 57,8%، ويرى64 صحفيًا أنها كما هي بنسبة 29,9% منهم 28 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 31,1% و22 في صحف حزبية بنسبة 40,7% و14 في صحف خاصة بنسبة 20%، جاءت قيمة كا2 بـ11,66 عند درجة حرية 4 ومستوى دلالة 0,02 ومعامل توافق0,227

وعلى الرغم من أن هناك 22 صحفيًا يرون أن حرية المعلومات قد زادت إلا أنهم لم يعللوا عن أسباب الزيادة، وقد علل من أجاب بأن حرية تداول المعلومات كما هي بأنه مازالت هناك قيود وخطوط حمراء على كثير من المعلومات ورقابة من قبل الدولة وأن كثير من المصادر مازالت تخاف من الإدلاء بأي معلومات حتى لا تصبح عرضة للمساءلة، بينما علل من أجاب بأنها قلت بسبب القيود التي فرضتها الدولة مؤخرا وهناك تخوف شديد من تداول المعلومات بين الناس والصحفيين.

جدول رقم (10)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين للاستثناءات تداول المعلومات التي توجد في المادة 8 من قانون الإعلام الموحد

س4	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حفاظا علي أسرار الدولة	34	37.8%	20	37.0%	18	25.7%	72	33.6%
نوع من الروتين	20	22.2%	6	11.1%	26	37.1%	52	24.3%
حجب للمعلومات	36	40.0%	28	51.9%	26	37.1%	90	42.1%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 12.452 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.014 معامل التوافق= 0.234

دلت قيمة كأ2 على وجود علاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين للاستثناءات الموجودة في المادة 8 من قانون الإعلام الموحد بشأن حرية تداول المعلومات، حيث يرى 72 صحفيًا هذه الاستثناءات حفاظ على أسرار الدولة وسيادتها؛ منهم 34 صحفيًا بالصحف القومية بنسبة 37,8%، و20 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 37%، و18 صحفيًا في صحف خاصة بنسبة25,7%، ويرى 52 صحفيًا أن تلك الاستثناءات نوع من الروتين بنسبة 24,3% منهم 20 صحفيا بالصحف القومية بنسبة 22,2% وستة صحفيين في الصحف الحزبية بنسبة 11,1% و26 صحفيًا في الصحف الخاصة بنسبة 37,1%، ويرى 90 صحفيًا تلك الاستثناءات حجب للمعلومات بنسبة 42,1% منهم 36 صحفيًا في الصحف القومية بنسبة 40% و28 صحفيًا في الصحف الحزبية بنسبة 51,9% و26 صحفيًا في الصحف الخاصة بنسبة 37,1% ؛ جاءت قيمة كأ2 بـ12,4 عند درجة حرية 4 وبمستوى دلالة 0,014 ومعامل توافق 0,234

جدول رقم (11)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لقانون الجريمة الالكترونية وتأثيره على حرية تداول المعلومات

س5	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا أثر له	8	8.9%	12	22.2%	8	11.4%	28	13.1%
يحجب المعلومات تماما	4	4.4%	4	7.4%	8	11.4%	16	7.5%
يحد من المعلومات	32	35.6%	10	18.5%	24	34.3%	66	30.8%
ينظم تدفق المعلومات بشكل روتيني	4	4.4%	10	18.5%	6	8.6%	20	9.3%
ينظم تدفق المعلومات بشكل صحيح	38	42.2%	18	33.3%	24	34.3%	80	37.4%

يزيد من تدفق المعلومات	4	4.4%	0	.0%	0	.0%	4	1.9%
المجموع	90	100.0 %	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 24.661 درجات الحرية=10 مستوى الدلالة = 0.006 معامل التوافق= 0.321

دلت قيمة كأ2 على وجود علاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين لتأثير قانون الجريمة الالكترونية على حرية تداول المعلومات حيث يرى 28 صحفيا أنه لا أثر لذلك القانون بنسبة 13,1% منهم ثمانية صحفيين بالصحف القومية بنسبة 8,9% و12 صحفيًا بالصحف الحزبية بنسبة 22,2% وثمانية صحفيين في صحف خاصة بنسبة 11,4%، ويرى 16 صحفيًا أنه يحجب تداول المعلومات تمامًا بنسبة 7,5% منهم أربعة صحفيين في صحف قومية بنسبة4,4% وأربعة في صحف حزبية بنسبة 7,4% وثمانية في صحف خاصة بنسبة11,4%، ويرى 66 صحفيًا أن القانون يحد من المعلومات بنسبة30,8% منهم 32 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 35,6% و10 صحفيين في صحف حزبية بنسبة18,5%، ويرى 20 صحفيًا أن القانون ينظم تداول المعلومات بشكل روتيني بنسبة 9,3% منهم أربعة صحفيين في صحف قومية بنسبة4,4% وعشرة صحفيين في صحف حزبية بنسبة 18,5% وستة صحفيين في صحف خاصة بنسبة 8,6%، ويرى 80 صحفيًا أن القانون ينظم المعلومات بشكل صحيح بنسبة 37,4% منهم 38 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 42,2% و18 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 33,3% و24 صحفيًا في صحف خاصة بنسبة 34,3% . جاءت قيمة كأ2 بـ 24,6 عند درجة حرية 10 وبمستوى دلالة0,006 وبمعامل توافق0,321.

جدول رقم (12)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لمقترح قانون يجرم عدم الإدلاء بالمعلومات والأخبار والتعاون مع الصحفيين

س6	**الصحيفة**						**المجموع**	
	قومية		**حزبية**		**خاصة**			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	62	68.9%	36	66.7%	50	71.4%	148	69.2%
لا	28	31.1%	18	33.3%	20	28.6%	66	30.8%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 0.329 درجات الحرية=2 مستوى الدلالة = 0.884 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين نوع الصحيفة وموافقة الصحفيين على مقترح قانون يجرم عدم الإدلاء بالمعلومات والأخبار والتعاون مع الصحفيين حيث وافق 148 على مقترح هذا القانون بنسبة 69,2% بينما لم يوافق على هذا المقترح 66 صحفيًا بنسبة 30,8%. وقد علل من وافقوا على هذا المقترح بأن هذا المقترح سيمكن الصحافة من أداء الدور المنوط بها ومراقبة السلطة والأداء الحكومي وزيادة الشفافية والمسؤولية الاجتماعية للصحافة وعلل آخرون بأن الصحفي له الحق في الاستقصاء والمعرفة لان للجمهور الحق في المعرفة؛ بينما علل من رفض هذا المقترح بان هذا سيخل بالتوازن بين الحق في المعرفة

والحق في الخصوصية وسيعطي سلطة للصحفيين باختراق خصوصية المصادر والقوى الفاعلة في الأحداث ومجريات الأخبار.

جدول رقم (13)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين للمادتين 35 و 36 واللتان تجرمان من أفشى معلومات بالجهاز الإداري للدولة

س8	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حفاظا علي أسرار الدولة	42	46.7%	20	37.0%	24	34.3%	86	40.2%
نوع من الروتين	32	35.6%	18	33.3%	28	40.0%	78	36.4%
حجب للمعلومات	16	17.8%	16	29.6%	18	25.7%	50	23.4%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 4.361 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.359 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين للمادتين 35 و36 واللتان تجرمان من أفشى معلومات بالجهاز الإداري للدولة حيث يرهما 86 من العينة أنهما نوع من الحفاظ على أسرار الدولة بنسبة40,2%، ويرى 78 صحفيًا أنهما نوع من الروتين بنسبة 36,4%، بينما يرى 50 صحفيًا أنهما حجب للمعلومات بنسبة23,4%، جاءت قيمة كأ2 بـ 4,361 عند درجة حرية 4 ومستوى دلالة 0,3 وهي علاقة غير دالة.

جدول رقم (14)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لإمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها

س9	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	22	24.4%	22	40.7%	18	25.7%	62	29.0%
إلي حد ما	62	68.9%	20	37.0%	46	65.7%	128	59.8%
نعم	6	6.7%	12	22.2%	6	8.6%	24	11.2%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 17.735 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.001 معامل التوافق= 0.277

دلت قيمة كأ2 على وجود علاقة بين نوع الصحيفة وإمكانية الحصول على كل المعلومات من مصادرها، حيث لا يرى 62 صحفيًا إمكانية ذلك بنسبة 29% منهم 22 في صحف قومية بنسبة 24,4% و22 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 40,7% و18 صحفيًا في صحف خاصة بنسبة 25,7%، ويرى 128 صحفيًا إمكانية الحصول على المعلومات من

مصادرها بشكل نسبي (إلى حد ما) بنسبة 59,8% منهم 62 صحفيًا في صحف قومية بنسبة68,9% و20 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة37% و46 صحفيًا في صحف خاصة بنسبة 65,7% ، ويرى 24 صحفيًا إمكانية الحصول على كل المعلومات التي يريدها الصحفي من مصادرها بنسبة 11,2% منهم ستة صحفيين في صحف قومية بنسبة 6,7% و12 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 22,2% وستة صحفيين في صحف خاصة بنسبة 8,6%، جاءت قيمة كأ2 بـ 17,7 عند درجة حرية 4 ومستوى دلالة 0,001 وبمعامل توافق 0,277. وقد علل ممن يرون سلبية الحصول على المعلومات من مصادرها بأنه لابد من وجود علاقة مسبقة بين الصحفي والمصدر وأنها تختلف سلوكيات المصادر عن بعضها البعض فمنهم المتعاون ومنهم المتحفظ ومنهم الممتنع، وكذلك حسب نوع المعلومات المراد معرفتها من المصدر فهناك الكثير من التعليمات الإدارية داخل مؤسسات الدولة بعدم التحدث مع الإعلاميين.

جدول رقم (15)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لأصعب المعلومات التي يمكن الحصول عليها

س11	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العسكرية والأمنية	51	56,7	26	48,2	48	68,5	125	58,4
المالية والميزانيات	24	26,6	16	29,6	15	21,5	55	25,7
المعلومات الخاصة بسياسة الدولة	10	11,2	12	22.2	7	10	29	13,5
أخرى	5	5,5	0	0	0	0	5	2,4
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 234.7 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.23 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين نوع الصحيفة وأصعب أنواع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر حيث يرى 125 صحفيًا أن المعلومات الأمنية والعسكرية هي الأصعب بنسبة 58,4%، ويرى 55 صحفيًا أن أصعب المعلومات للحصول عليها هي المالية والميزانيات بنسبة 25,7%, ويرى29 صحفيًا أن المعلومات المتعلقة بسياسة الدولة هي الأصعب بنسبة 13,5%، ويرى خمسة صحفيين فقط أنواع أخرى من المعلومات هي الأصعب بنسبة2,4%. حيث جاءت كأ2 بـ 7,23 عند درجة حرية 4 ومستوى دلالة 0,23

جدول رقم (16)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين للقيود التي يمكن أن تفرضها الصحيفة على نشر الأخبار والمعلومات

س12	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	16	17.8%	8	14.8%	10	14.3%	34	15.9%
إلي حد ما	58	64.4%	28	51.9%	46	65.7%	132	61.7%
نعم	16	17.8%	18	33.3%	14	20.0%	48	22.4%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 5.411 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.248 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين نوع الصحيفة والقيود التي يمكن تفرضها الصحيفة على نشر المعلومات حيث يرى 34 صحفيًا أنه لا توجد قيود من الصحيفة على حرية تدفق المعلومات بنسبة 15,9%، ويرى 132 صحفيًا أن هناك قيود نسبية بنسبة 61,7%، ويرى 48 صحفيًا أن هناك قيود بشكل كبير بنسبة 22,4% . جاءت قيمة كأ2 بـ 5,4 عند درجة حرية 4 ومستوى دلالة 0,248.

جدول رقم (17)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين إن كانت المعلومات التي تنشرها جرائدهم تشبع حاجات الجمهور

س13	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	10	11.1%	14	25.9%	4	5.7%	28	13.1%
إلي حد ما	64	71.1%	36	66.7%	54	77.1%	154	72.0%
نعم	16	17.8%	4	7.4%	12	17.1%	32	15.0%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 13.221 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.010 معامل التوافق= 0.241

دلت قيمة كأ2 على وجود علاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين لما إن كانت المعلومات التي تنشرها جرائدهم تشبع حاجات الجمهور حيث يرى 28 صحفيًا أنها لا تشبع الجمهور بنسبة13,1% منهم عشرة صحفيين في صحف قومية بنسبة 11,1% و14 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة25,9% وأربعة صحفيين في صحف خاصة بنسبة 5,7%، ويرى 154 صحفيًا أنها تشبع حاجات الجمهور إلى حد ما بنسبة 72% منهم 64 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 71,1% و36 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 66,7% و54 صحفيًا في

صحف خاصة بنسبة 77,1، ويرى 32 صحفيًا أنها تشبع حاجاته بنسبة 15% منهم 16 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 17,8% وأربعة صحفيين في صحف حزبية بنسبة 7,4% و12 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 17,1%، جاءت قيمة كأ2 بـ 13,2 عند درجة حرية 4 ومستوي دلالة0,01 بمعامل توافق 0,241.

جدول رقم (18)
النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لمعالجة الأخبار والمعلومات التي ترد إلى الجريدة من وكالات الأنباء الأجنبية

س14	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تعيد صياغتها بما يتماشى مع سياسة الدولة	26	28.9%	34	63.0%	34	48.6%	94	43.9%
تعيد صياغتها بما يتماشى سياسة الجريدة	54	60.0%	16	29.6%	26	37.1%	96	44.9%
تعيد صياغتها بما يتماشى مع قيم المجتمع	8	8.9%	2	3.7%	4	5.7%	14	6.5%
لا تعيد صياغتها بل تنشرها كما هي	2	2.2%	2	3.7%	6	8.6%	10	4.7%
المجموع	90	100.0%	54	100.0 %	70	100.0 %	214	100.0 %

كا2= 22.790 درجات الحرية=6 مستوى الدلالة = 0.001 معامل التوافق= 0.310

دلت قيمة كأ2 على وجود علاقة بين نوع الصحيفة وطريقة معالجة تلك الصحف للأخبار والمعلومات التي ترد إليها من وكالات الأنباء الأجنبية، حيث يرى 94 صحفيًا أن صحفهم تعيد صياغتها بما يتماشى مع سياسة الدولة بنسبة 43,9% منهم 26 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 28,9% و34 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 63% و34 صحفيًا في صحف خاصة بنسبة 48,6%، ويرى 96 صحفيًا أن صحفهم تعيد صياغة تلك المعلومات والأخبار بما يتماشى مع سياسة الجريدة بنسبة 44,9% منهم 54 صحفيًا في صحف قومية بنسبة 60% و16 صحفيًا في صحف حزبية بنسبة 29,6% و26 صحفيًا في صحف خاصة بنسبة 37,1%، ويرى 14 صحفيًا أن صحفهم تعيد صياغة تلك الأخبار بما يتماشى مع قيم المجتمع بنسبة 6,5% منهم ثمانية صحفيين في صحف قومية بنسبة 8,9% وصحفيان في صحف حزبية بنسبة 3,7% وأربعة صحفيين في صحف خاصة بنسبة5,7%، ويرى عشرة

صحفيين أن صحفهم لا تعيد صياغتها بل تنشرها كما هي بنسبة4,7% منهم صحفيان في صحف قومية بنسبة2,2% وصحفيان في صحف حزبية بنسبة3,7% وستة صحفيين في صحف خاصة بنسبة8,6%، جاءت قيمة كأ2 بـ22,7 عند درجة حرية 6 بمستوى دلالة0,001 وبمعامل توافق0,31

جدول رقم (19)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لتأثير تدفق الأخبار والمعلومات من وكالات الأنباء من الخارج على الجمهور والجريدة

س15	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يؤثر بشكل ايجابي على الجريدة والجمهور	54	60.0%	36	66.7%	50	71.4%	140	65.4%
يؤثر بشكل ايجابي على الجريدة وسلبي على الجمهور	10	11.1%	2	3.7%	10	14.3%	22	10.3%
يؤثر بشكل سلبي على الجريدة والجمهور	8	8.9%	2	3.7%	2	2.9%	12	5.6%
لا يؤثر مطلقا	18	20.0%	14	25.9%	8	11.4%	40	18.7%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0 %	214	100.0 %

كا2= 10.819 درجات الحرية=6 مستوى الدلالة = 0.094 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين نوع الصحيفة وما إن كانت الأخبار والمعلومات التي ترد من وكالات الأنباء تؤثر على الجريدة والجمهور حيث يرى 140 صحفيًا أنها تؤثر بشكل ايجابي على الجريدة والجمهور بنسبة 65,4%، ويرى 22 صحفيًا أنها تؤثر بشكل ايجابي على الجريدة وسلبي على الجمهور بنسبة 10,3%، ويرى 12 صحفيًا أنها تؤثر بشكل سلبي على الجريدة والجمهور بنسبة 5,6%، ويرى 40 صحفيًا أنها لا تؤثر مطلقًا بنسبة 18,7% ، جاءت قيمة كأ2 بـ10,8 عند مستوى حرية 6 ومستوى دلالة 0,094.

جدول رقم (20)

النسب التكرارية لعلاقة نوع الصحيفة برؤية الصحفيين لتأثير حرية تداول المعلومات على أدائهم المهني

س16	الصحيفة						المجموع	
	قومية		حزبية		خاصة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كلما زادت تحسن	84	93.3%	52	96.3%	66	94.3%	202	94.4%

الأداء المهني								
كلما زادت زاد الأداء انفلات وتسيب	2	2.2%	2	3.7%	2	2.9%	6	2.8%
لا علاقة بينهما	4	4.4%	0	.0%	2	2.9%	6	2.8%
المجموع	90	100.0%	54	100.0%	70	100.0%	214	100.0%

كا2= 2.676 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 613.0 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين نوع الصحيفة ورؤية الصحفيين للعلاقة بين حرية تداول المعلومات والأداء المهني حيث يرى 202 صحفيًا بنسبة94,4% أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات تحسن الأداء المهني، ويرى ستة صحفيين بنسبة 2,8% أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات زاد الأداء انفلاتًا وتسيبًا، ويرى ستة صحفيين بنسبة 2,8 أن حرية تداول المعلومات لا علاقة بينها وبين الأداء المهني جاءت قيمة كأ2 بـ 2,6 عند درجة الحرية 4 ومستوى دلالة 0,61 وهي غير دالة.

مناقشة فروض الدراسة

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموجرافية للصحفيين المصريين والاتجاه نحو حرية تداول المعلومات .

جدول رقم (21)

علاقة النوع باتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات في مصر

	النوع	**العدد N**	**المتوسط الحسابي Mean**	**الانحراف المعياري**	**قيمةT**	**درجات الحرية df**	**مستوى المعنوية Sig**
الاتجاه	ذكر	144	1.9583	.65713	.750	212	.454
	أنثي	70	2.0286	.61317			

جدول رقم (22)

علاقة نوع ملكية الصحيفة باتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات في مصر

	نوع ملكية الصحيفة	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	درجات الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الاتجاه	قومية	90	2.2222	.63206	2 211	12.062	.000
	حزبية	54	1.8148	.61657			
	خاصة	70	1.8000	.57986			
	المجموع	214	1.9813	.64249			

جدول رقم (23)

علاقة الموقع الوظيفي باتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات في مصر

	الوظيفة	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	درجات الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الاتجاه	محرر	74	1.7568	.54423	5 208	6.463	.000
	نائب رئيس قسم	46	2.2609	.61227			
	رئيس قسم	36	2.0000	.75593			
	نائب مدير التحرير	22	2.0909	.68376			
	مدير التحرير	14	1.5714	.51355			
	نائب رئيس تحرير	22	2.2727	.45584			
	المجموع	214	1.9813	.64249			

جدول رقم (24)

علاقة متوسط الدخل باتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات في مصر

	الدخل	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	درجات الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الاتجاه	أقل من 3000	116	1.9310	.58569	4 209	2.196	.071
	من 3000 - 5000	58	2.0345	.72464			
	من 5000 - 7000	24	1.8333	.56466			
	من 7000 - 10000	12	2.3333	.77850			
	10000 فأكثر	4	2.5000	.57735			
	المجموع	214	1.9813	.64249			

جدول رقم (25)

علاقة التخصص الصحفي باتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات في مصر

	التخصص	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	درجات الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الاتجاه	سياسي	50	1.7600	.71600	7	2.838	.008

	اقتصادي	32	1.8750	.60907	206		
	رياضي	12	2.5000	.52223			
	فني	10	2.2000	.42164			
	خارجي	8	1.7500	.46291			
	ثقافي	4	2.0000	.00000			
	محليات	30	2.0000	.64327			
	أخري	68	2.0882	.61657			
	المجموع	214	1.9813	.64249			

جدول رقم (26)

علاقة المؤهل الدراسي باتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات في مصر

	المؤهل	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	درجات الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الاتجاه	ليسانس أو بكالوريوس	192	1.9896	.63896	2 211	2.388	.094
	ماجستير	20	2.0000	.64889			
	دكتوراه	2	1.0000	.00000			
	المجموع	214	1.9813	.64249			

دلت قيمة F 12,02 في الجدول رقم 22 على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع ملكية الصحيفة واتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات حيث جاء الصحفيون العاملون في الصحف القومية الأكثر إيجابًا نحو حرية تداول المعلومات في مصر بمتوسط حسابي 2,22 وبمستوى دلالة 0,0 ، ثم جاءت الصحف الحزبية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 1,81، ثم الصحف الخاصة بمتوسط حسابي 1,8 .

كما دلت قيمة F 6,4 في الجدول رقم 23 على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الموقع الوظيفي واتجاه الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات حيث جاء العاملون كنواب رؤساء التحرير في صدارة التوجه الإيجابي نحو حرية تداول المعلومات في مصر بمتوسط حسابي 2,272 ، ثم نواب رؤساء الأقسام بمتوسط حسابي 2,26، ثم نواب مديري التحرير بمتوسط حسابي 2,09، ثم رؤساء الأقسام بمتوسط حسابي 2، ثم مديري التحرير بمتوسط حسابي 1,5 وكان ذلك بمستوى دلالة 0,00

كما دلت قيمة F 2,83 في الجدول 25 على وجود علاقة بين التخصص الصحفي واتجاهات الصحفيين نحو حرية تداول المعلومات، حيث جاء القسم الرياضي الأكثر ايجابية نحو حرية تداول المعلومات بمتوسط حسابي 2,5، ثم القسم الفني بمتوسط حسابي 2,2 ثم

أقسام أخري غير مذكورة بمتوسط حسابي 2,08، ثم الثقافي والمحليات بمتوسط حسابي 2، ثم الاقتصادي بمتوسط حسابي 1,8 ، ثم السياسي بمتوسط حسابي 1,76 ، ثم الخارجي بمتوسط حسابي1,75 وكان ذلك عند مستوى دلالة 0,008 وهي قيمة دالة.

ولم تدل قيمة F في الجداول 21، 24، 26على وجود علاقة بين باقي الخصائص الديموجرافية للعينة من حيث النوع ومتوسط الدخل والمؤهل الدراسي

لذا

فلم يتحقق الفرض الأول بشكل كامل بل بشكل جزئي

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات والاستثناءات التي توجد في قانون الإعلام الموحد.

جدول رقم (27)

علاقة حرية تداول المعلومات بالاستثناءات التي توجد في قانون الإعلام الموحد

		حرية تدول المعلومات
الاستثناءات	معامل الارتباط	-.317
	مستوي الدلالة	.000
	العدد	214

دلت قيمة معامل الارتباط بيرسون على وجود علاقة عكسية بين الاستثناءات التي توجد في قانون الإعلام الموحد وحرية تداول المعلومات ؛ فكلما زادت تلك الاستثناءات في القانون قلما قل تداول المعلومات حيث جاء معامل الارتباط بيرسون بـ -0,317 عند مستوى دلالة 0,000 وهي علاقة متوسطة القوة.

لذا تحقق الفرض الثاني

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين لقانون الجريمة الإلكترونية والبث الالكتروني.

جدول رقم (28)

علاقة حرية تداول المعلومات بالاتجاه نحو قانون الجريمة الالكترونية

		حرية تدول المعلومات
الاتجاه نحو قانون الجريمة الإلكترونية	معامل الارتباط	.450-
	مستوي الدلالة	.000
	العدد	214

دلت قيمة معامل الارتباط بيرسون على وجود علاقة عكسية بين حرية تداول المعلومات والاتجاه السلبي نحو قانون الجريمة الالكتروني بمعني كلما زادت حرية تداول المعلومات كلما قل الاتجاه الايجابي والإيمان بقانون الجريمة الالكتروني جاء معامل الارتباط بيرسون بـ -0,45 عند مستوى دلالة 0,00 وهي علاقة متوسطة القوة.

لذا

تحقق الفرض الثالث

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين لمقترح قانون يجرم عدم الإدلاء بالمعلومات للصحفيين.

جدول رقم (29)

علاقة حرية تداول المعلومات بالموافقة على تشريع يجرم عدم الإدلاء بالمعلومات

الموافقة	حرية المعلومات						المجموع	
	مقيدة تماما		مقيدة نسبيا		حرية مسؤولة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	34	73.9%	90	71.4%	24	57.1%	148	69.2%
لا	12	26.1%	36	28.6%	18	42.9%	66	30.8%
المجموع	46	100.0%	126	100.0%	42	100.0%	214	100.0%

كا2= 3.635 درجات الحرية=2 مستوى الدلالة = 0.162 غير دالة

دلت قيمة كا2 على عدم وجود علاقة بين رؤية الصحفيين لحرية تداول المعلومات وموافقتهم على تشريع يجرم عدم الإدلاء بمعلومات للصحفيين، حيث وافق 148 صحفيًا على المقترح بنسبة 69,2% من كافة التوجهات لحرية تداول المعلومات، بينما لم يوفق 66 صحفيًا على المقترح بنسبة 30,8%، جاءت قيمة كأ2 بـ3,6 عند درجة حرية 2 ومستوى دلالة 0,162 وهي غير دالة.

لذا

لم يتحقق الفرض الرابع

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين للمادتين 35 و 36 من القانون رقم 12 لسنة 1999 بشأن التعبئة العامة.

جدول رقم (30)

علاقة حرية تداول المعلومات برؤية الصحفيين للمادتين 35 و 36 من القانون رقم 12 لسنة 1999 بشأن التعبئة العامة

		حرية تدول المعلومات
رؤية الصحفيين	معامل الارتبا	-.212
	مستوي الدلالة	.002
	العدد	214

دلت قيمة معامل الارتباط بيرسون على وجود علاقة عكسية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين للمادتين 35 و 36 من القانون رقم 12 لسنة 1999 بشأن التعبئة العامة والتي تجرم الإدلاء بالمعلومات حيث جاء معامل الارتباط بيرسون بـ -0,212 عند مستوى دلالة 0,002 وهي علاقة متوسطة القوة ويعني ذلك أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات كلما قل التوجه الايجابي نحو تلك المادتين.

لذا

تحقق الفرض الخامس

الفرض السادس: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات ورؤية الصحفيين لدرجة إشباع صحفهم لحاجات الجمهور.

جدول رقم (31)

علاقة حرية تداول المعلومات بدرجة إشباع الصحف لجمهورها

		حرية تدول المعلومات
رؤية الصحفيين	معامل الارتباط	.469
	مستوي الدلالة	.000
	العدد	214

دلت قيمة معامل الارتباط بيرسون على وجود علاقة طردية بين حرية تداول المعلومات ودرجة إشباع صحفهم لحاجات الجمهور وتعني أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات كلما زادت درجة إشباع الجمهور، جاء معامل الارتباط بيرسون بـ 0,469 وعند مستوى دلالة0,00 وهي علاقة متوسطة القوة.

لذا

تحقق الفرض السادس

الفرض السابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حرية تداول المعلومات وتأثير وكالات الأنباء على الجريدة والجمهور.

جدول رقم (32)

علاقة حرية تداول المعلومات بتأثير وكالات الأنباء على الجريدة والجمهور

		حرية تدول المعلومات
درجة التأثير	معامل الارتباط	.146
	مستوي الدلالة	.033
	العدد	214

دلت قيمة معامل الارتباط بيرسون على وجود علاقة طردية ضعيفة بين حرية تداول المعلومات وتأثير وكالات الأنباء على الجمهور والجريدة، وتعني أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات كلما زاد تأثير وكالات الأنباء على الجريدة والجمهور ، حيث جاء معامل الارتباط بيرسون بـ 0,146 عند مستوى دلالة 0,033.

لذا

تحقق الفرض السابع

الفرض الثامن: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤية الصحفيين لحرية تداول المعلومات بالأداء المهني لهم.

جدول رقم (32)

علاقة رؤية الصحفيين لحرية تداول المعلومات بالأداء المهني لهم.

س16	حرية المعلومات						المجموع	
	مقيدة تماما		مقيدة نسبيا		حرية مسؤولة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كلما زادت	44	95.7%	116	92.1%	42	100.0%	202	94.4%

تحسن الأداء المهني								
كلما زادت زاد الأداء انفلات وتسيب	0	.0%	6	4.8%	0	.0%	6	2.8%
لا علاقة بينهما	2	4.3%	4	3.2%	0	.0%	6	2.8%
المجموع	46	100.0%	126	100.0%	42	100.0%	214	100.0%

كا2= 6.041 درجات الحرية=4 مستوى الدلالة = 0.196 غير دالة

دلت قيمة كأ2 على عدم وجود علاقة بين رؤية الصحفيين لحرية تداول المعلومات وأدائهم المهني حيث يرى 202 صحفيًا بنسبة 94,4 أنه كلما زادت حرية المعلومات كلما تحسن الأداء المهني، ويرى ستة صحفيين بنسبة 2,8% أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات زاد الأداء المهني انفلات وتسيب، ويرى 6 صحفيين أيضًا أن لا علاقة بينهما، جاءت قيمة كأ2 بـ 6,04 عند درجة حرية 4 بمستوى دلالة 0,196 وهي علاقة غير دالة.

مناقشة نتائج الدراسة:

1. يوضح الجدول رقم 8 أن نسبة التوجه السلبي نحو حرية تداول المعلومات هو 80,4% وهي نسبة عالية على الرغم من أن هناك اختيار في صحيفة الاستبيان في السؤال الأول وهو أن تداول المعلومات حر الا أنه لم يخترها أحد من الصحفيين، وهذا يؤكد على وجود أزمة في حرية تداول المعلومات بين الصحفيين والمؤسسات والجمهور.
2. رغم وجود علاقة وفروق ذات دلالة إحصائية في الجدول رقم 9 بين نوع الصحيفة ورؤيتهم لتطور حرية تداول المعلومات عن ذي قبل، إلا أن 59,8% من الصحفيين يرون أنها قلت، ويرى 29,9% أنها كما هي وهذا يؤكد توجه العينة في المناقشة السابقة نحو حرية تداول المعلومات ويؤكد على وجود أزمة حقيقة في تداول المعلومات في مصر.
3. كان من المتوقع ألا يكون هناك علاقة بين نوع الصحيفة والاستثناءات في المادة 8 من قانون الإعلام الموحد في الجدول رقم 10؛ إلا أن الاتجاه السلبي نحو تلك الاستثناءات هو 66,4%، ودل على ذلك الجدول رقم 27 والذي يوضح أن هناك علاقة عكسية بين تلك الاستثناءات وحرية تداول المعلومات.
4. أكد الجدولان 11، 28 على أن هناك اتجاه عام سلبي نحو قانون الجريمة الالكترونية والذي قد يلعب دورًا سلبيًا في تداول المعلومات، فالجدول 11 يوضح أن هناك 6,47% يرون أن له أثر سلبي على حرية تداول المعلومات، وأكد على ذلك الجدول 28 والذي أوضح أن هناك علاقة عكسية بين الاتجاه نحو هذا القانون وحرية تداول المعلومات.
5. يدل الجدول رقم 12 على التوجه العام للصحفيين على ضرورة تشريع يجرم عدم الإدلاء بالمعلومات والتعاون مع الصحفيين، حيث لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الصحيفة والموافقة على هذا التشريع، وأكد على ذلك العلاقة غير الدالة بين حرية تداول المعلومات ومقترح القانون في الجدول رقم 29.

6. الجدول رقم 13 والذي يدل على استياء ملحوظ عند الصحفيين من المادتين 35 و36 واللتان تجرمان من أفشى معلومات بالجهاز الإداري للدولة بنسبة 59,8%، فلم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الصحيفة والتوجه بين تلك المادة مما يدل على أنه توجه عام. وأكد على ذلك الجدول رقم 30 والذي اختبر الفرض الخاص بعلاقة حرية تداول المعلومات والاتجاه نحو تلك المادتين حيث أوضح الجدول الأخير بوجود علاقة عكسية بين حرية تداول المعلومات واتجاه الصحفيين نحو تلك المادتين.
7. أكد الجدول رقم 14 على وجود عراقيل في الحصول على المعلومات من مصادرها مما يؤكد وجه نظر الباحث في مشكلة البحث على الرغم من وجود علاقة بين نوع الصحيفة وإمكانية الحصول على المعلومات ، إلا أن النسب السلبية العامة للحصول على المعلومات هي 88,8% وهي نسب عالية في العمل الإعلامي والتي يتطلب سهولة في الحصول على المعلومات من مصادرها حتى يتسنى له مراقبة الحكومة وزيادة الشفافية وإشباع الجمهور من المعرفة.
8. تتصدر المعلومات العسكرية والأمنية النسب الأعلى في صعوبة الحصول على المعلومات بنسبة 58,4% في الجدول رقم 15، فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الصحيفة وأصعب المعلومات للحصول عليها، وهذا يدل على التوجه العام نحو تلك الفئة من المعلومات عند كل الصحفيين.
9. أوضح الجدول رقم 16 أن هناك نوع جديد من القيود تفرض على تداول المعلومات من قبل الصحيفة فقد يحصل الصحفي على معلومات وأخبار من مصادر سرية له ولكن لا يستطيع نشرها وهذا على مستوى الصحف كلها، حيث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الصحيفة والقيود التي تفرضها الصحيفة على نشر المعلومات.
10. واستنادا إلى المناقشة السابقة فهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الصحيفة وإشباع حاجات الجمهور، فيرى 85,1% من الصحفيين أن صحفهم لا تشبع حاجات الجمهور بسبب قلة تداول المعلومات وهذا بدوره يلعب دورا سلبيا على الأداء المهني للصحافة المصرية عمومًا، وتثقيف وتوعية الجمهور خاصة.
11. أكد الجدول رقم 18 على وجود اختلاف بين سياسة الدولة وسياسة الجريدة من جانب وقيم المجتمع من جانب آخر، وهذا يعني أن الأخبار والمعلومات التي ترد من وكالات الأنباء الدولية يتم صياغتها ثانيًا بما يتماشى مع سياسة الدولة أو سياسة الجريدة بنسبتي 43,9% و44,9%، بينما 6,5% يعاد صياغتها بما يتفق مع قيم المجتمع، وهذا يعد تفرقة بين الثلاثة مستويات وقد تأكد الباحث من ذلك من خلال المقابلة القصيرة مع الصحفيين.
12. الجدول رقم 19 يوضح أن تأثير وكالات الأنباء إيجابي على الجريدة والجمهور رغم تفرقة العينة في المناقشة السابقة بين سياسات الدولة والجريدة من جانب وقيم المجتمع من جانب آخر، إلا أنه يمكن التوفيق بين هذا وذاك بأن وكالات الأنباء تسد الفجوة المتعلقة بقلة تداول

المعلومات في الدولة مما يؤثر بشكل ايجابي على الجريدة والجمهور ، ويدل على ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحف الثلاثة.

13. الجدول رقم 20يوضح اتجاه الصحفيين بأن حرية تداول المعلومات لها علاقة قوية بالأداء المهني ويدل على ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الصحيفة وتأثير حرية تداول المعلومات على الأداء المهني، فهناك 94,4% من الصحفيين يرون أنه كلما زادت حرية تداول المعلومات كلما تحسن الأداء المهني وازدادت الشفافية وكشف الفساد.
14. تثير هذه الدراسة الحاجة الماسة إلى مزيد من حرية تداول المعلومات في مصر حتى يتسنى للصحفيين بل والإعلاميين بصفة عامة أداء عملهم على وجه مسئول من خلال التغيير في المستوى التشريعي (القانون- الدستور) والوظيفي (الصحف والمؤسسات الإعلامية والإدارية) وبالتالي المستوى الدولي . وسيزداد مع ذلك درجة الشفافية وسلطة الإعلام وكذلك سيتحقق معها مبدأ فصل السلطات وسيصبح الإعلام قادر على محاسبة المسؤول ويزداد معها درجة معرفة الجمهور ووعيهم بالقضايا العامة والخاصة .
15. أثارت صحيفة الاستبيان والمقابلة المقننة كثير من القضايا المتعلقة بالأداء المهني منها قضايا الرضا الوظيفي خاصة العاملين في الصحف الحزبية والخاصة، فقد رصد الباحث نقطة مهمة وهي أن هناك كثير من الصحفيين مرتباتهم أقل من 3000 ج شهريا في الخاصة والحزبية.
16. تضع هذه الدراسة حدود فاصلة بين الحق في الخصوصية والحق في المعرفة، فما يخص الأشخاص والأفراد والعلاقات الشخصية يندرج تحت الخصوصية، وأما ما يخص المجتمع والصالح العام فيندرج تحت الحق في المعرفة، لذا تزداد الشفافية والمساءلة الاجتماعية مع زيادة تداول المعلومات من خلال وسائل الإعلام وتمكين وسائل الإعلام مراقبة الأداء الحكومي.
17. توضح فروض نظرية المجال العام مدى تطابق تلك النظرية مع الدراسة وخاصة أنها تربط بين شقين (الاجتماعي والسياسي) من جانب والإعلامي من جانب آخر، فالفرض الأول من النظرية يتطلب تمكين الأفراد والجمهور من معلومات القضايا الهامة والحوار والمناقشات، وهذا ما تناقشه الدراسة وتحاول أن تصل إليه استنادًا إلى مبدأ المساواة بين المجتمع وبعضه البعض ووسائل الإعلام وبعضها البعض.
18. الفرض الثاني من النظرية يرى أن كثرة وتعدد الجمهور في مجالات متعددة هو لب حرية تداول المعلومات، فهذا الفرض مبني على إطار عام ديمقراطي شامل يجمع بين جميع الأفراد في المجتمع.
19. الفرض الثالث من النظرية يفرق بين الحق في المعرفة والحق في الخصوصية؛ فما يهم الجمهور هو القضايا العامة والتي تصب في الصالح العام وهو المجال العام، أما الخوض

في الخصوصية ليس من القضايا العامة، لذا يثبت هذا الفرض مدى صلاحية تلك النظرية مع الفكرة النظرية للدراسة.

20. الفرض الرابع للنظرية والذي يتطلب مبدأ فصل السلطات عن بعضها، ولتطبيق هذا المبدأ لابد من العمل في مجال عام ديمقراطي يفصل بين المجتمع المدني والدولة وبالتالي يصبح هناك سلطات متعددة ومنفصلة عن بعضها ويدل على فصلها استقلال الإعلام والقضاء.

21. هناك أربع فروض افترض وجودها "هابرماس" في نظرية المجال العام وهي:

أ) القدرة على الوصول للمعلومات ودائرة الاتصال.

ب) حرية يتمتع بها الأفراد في الاتصال والمعرفة

ج) بنية المناقشة "أديمقراطي" أم "استبدادي"؟.

د) طبيعة الخطاب أإقناعي ومبرر بأدلة أم دعائي يعتمد على العواطف والخداع؟

فإذا نظرنا إلى تلك السمات نجد أنها تصب في عامل مشترك واحد وهو حرية تداول المعلومات في ذلك المجال مما يؤكد ملائمة تلك النظرية مع الدراسة.

هوامش الدراسة

(1) عبد الفتاح الجبالي، حرية المعلومات والشفافية في مصر، **سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافة ومكافحة الفساد**، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2014، ص 10،11

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 11

(3) أشرف رمضان عبد الحميد، حرية الصحافة – **دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن** – دار النهضة العربية 2004 – ص 244.

(4) حمدي حمودة، **حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومدى تأثيره على حق الجماهير في المعرفة والإعلام**، دار النهضة العربية 2010 ص 24.

(5) مصطفى سحاري، **السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي**، جامعة المدية، الجزائر، ط1 ،2017، ص 65،66 .

) 6(Proscovia Svärd, Has the Freedom of Information Act enhanced transparency and the free flow of information in Liberia?, **Sega Journals**, University of South Africa, Vol. 34, Issue 1, 2018, pp 20-30

) 7(Michael J. Oghia, Information Not Found: The "Right to Be Forgotten" as an Emerging Threat to Media Freedom in the Digital Age, **Central For International Media Assistance** (CIMA), , CIMA Digital Report, January 9, 2018.

) 8(Laura L, Media and Communication Policy, Freedom of Information, **Oxford Research Encyclopedia of Communication**, Online Publication Date: Feb 2018

) 9(Lisa Benjamn, Freedom of Information Acts in the Developing World: Lessons from the Caribbean for the Bahamian Experience, **International Journal of BAHAMIAN studies**, University of The Bahamas Vol. 23, 2017

) 10(Krishna Chaitanya, Do freedom of information laws improve bureaucratic efficiency? An empirical investigation, **Oxford Economic Papers**, Vol. 68, Issue 4, 1 October 2016, Pages 968–993.

) 11(Antonio Gargano, The Freedom of Information Act and the Race Toward Information Acquisition, **The Review of Financial Studies**, Oxford Academic, Vol. 30, Issue 6, 1 June 2016, Pages 2179–2228

) 12(Proscovia Svärd, Freedom of information laws and information access,The case of Sierra Leone, **Sega Journals**, Vol 33, Issue 2, Article first published online: April 5, 2016; Issue published: March 1, 2017 , page(s): 190-198

) 13(James R. Brennan, The Cold War battle over global news in East Africa: decolonization, the free flow of information, and the media business, 1960–1980, **Journal of Global History,** Vol. 10, Issue 2, July 2015 , pp. 333-356

) 14(Christopher J. Murphy, Return to Neverland? Freedom of information and the history of British intelligence, **The Historical Journal**, University of East Anglia, UK, Vol. 57, Issue 1, 2014, pp 273-287

) 15(H. Riis Nielson, A Logic for Information Flow Analysis of Distributed Programs**, Musard Balliu,** School of Computer Science and Communication KTH Royal Institute of Technology, Stockholm, Sweden, LNCS 8208, 2013 pp. 84–99

(16) Vivekanand Jain, Empowering the poor with right to information and library services, **Emerald Insight**, Banaras Hindu University, Varanasi, India, vol.62, issue 1/2, 2012, pp.47-52

(17) Frank La Rue, Special Reporter on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Freedom of information, **UNISCO**, 2011, pp:30-45

(18) Ulla Carlsson, Special Freedom of Information as a Tool for Empowerment: Enabling Protection and Achievement of Other Rights, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Freedom of information**, UNISCO,** 2011, pp:49-67

(19) Joachim Allgaier, Who is having a voice? Journalists' selection of sources in a creationism controversy in the UK press, **Cultural Studies of Science Education**, Vol. 6, Issue 2 ,2011, pp 445–467

) 20(David Banisar, The Right to Information and Privacy: Balancing Rights and Managing Conflicts, **World Bank**
Institute Governance Working Paper Series, Canadian International Development Agency, 2011
) 21(Steven Moxley, Global Free Flow of Information on the Internet, **A Response to a Notice of Inquiry,** From the Department of Commerce's Internet Policy Task Force, November 15, 2010
) 22(Monica Escaleras, Freedom of information acts and public sector corruption, **Public Choice**, Florida Atlantic University, Boca Raton, USA, Vol. 145, Issue 3–4, ,December, 2010, pp 435–460
) 23(Richard Calland, The Impact and Effectiveness of Transparency and Accountability Initiatives A review of the evidence to date, **Institute of Development Studies** Institute of Development Studies, University of Cape Town, October 2010.
) 24(Hanustand, Folker. A product of their culture: using a value systems approach to understand the work practices of journalists, **International Communication Gazette**, Vol. 71, Issue7, p.p. 613-626.
) 25(Abdul Waheed Khan, Freedom of Information: A Comparative Legal Survey, **UNESCO**, Second Edition, Paris, 2008,pp 10-38
) 26(Horvit, Beverly, international News Agencies and the War Debate of 2003 Intentional Communication **Gazette**, 2006, Vol. 68, No. (5-6), p.p. 427-447
) 27(Pietilainen, Jukka, Foreign News and Foreign Trade: What Kind of Relationship International Communication, **Gazette**. Vol.68. No.3, 2006, p.p. 217-228.
) 28(Nancy Kranich, The Information Commons, **A Public Policy Report**, The free expression policy project, Brennan center for justice At NYU school of law, New York, 2004, pp 201- 263
) 29(Gasher, Mike, And Gabriele, Sandra. (2004): Increasing Circulation? A Comparative News Flow Study of the Montreal Gazette's Hard-Copy and On- line Editions, **Journalism studies**, Vol.5, No.3, pp 311-323.
) 30(Hillel, Nossek, Our News and Their News: the Role of National identity in the Coverage of Foreign News. **Journalism**, 2004, Vol.5, No.3, p.p. 343-368.
) 31(William H. Meyer, Global News Flows Dependency and Neoimperialism, University of Delaware, **Sega Journals,** Vol. 22 issue: 3, October 1, 1989 page(s): 243-264
(32) إيمان حسنى، تعليقات المستخدمين في الصحف الإلكترونية وصلاحيتها لتكوين الرأي العام المصري في المداولات العامة، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 11، العدد 3، يوليه – سبتمبر 2013، ص 394.
(33) شيرين محمد كدوانى، استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية على الإنترنت وعلاقته بالتحول الديمقراطي في مصر ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 2015، ص47.
) 34(Jorgen Habermas, **The Structural Transformation of The Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society**, Translated by: Thomas Burger and Frederick Lawrence, 2nd edition, Cambridge: The MIT Press, 1989, P:30.
(35)هشام عطية عبد المقصود، **دراسة لخطاب المدونات العربية: التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت**، ط1، القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، 2010، ص 34-35.
hinese Cyber nationalism: How china's online public sphere affected its social C) Xu Wu, 36(and political transitions **, Ph.D.** Dissertation, University of Florida, August 2005, P: 24.
37 () نرمين زكريا خضر، الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية :دراسة

على موقع فيس بوك، **بحث قدم للمؤتمر العلمي الأول: الأسرة والإعلام الواقع والتحديات**، كلية الإعلام،جامعة القاهرة، 15-17 فبراير 2009، ص8.

)38(Jorgen Habermas, **Op. Cit** P:227 ,

)39(Craig J. Calhoun, **Habermas and the Public Sphere,** 1st edition, England Cambridge: The MIT Press, 1992, P.P 117-1188.

(40) إيمان حسنى، تعليقات المستخدمين في الصحف الإلكترونية وصلاحيتها لتكوين الرأي العام المصري في المداولات العامة، **مرجع سابق**، ص395.

(41) Simon Susen, Critical notes on Habermas'stheory of the public sphere, Sociological Analysis, Vol. 5, No. 1, Spring 2011, P:53.

(42) محمود عبد القوى، دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، **بحث قدم للمؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر:الإعلام والإصلاح الواقع والتحديات**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص156

(43) Arthur Asa. Berger, Media and Communication Research Method: AN Introduction to Quantities Approach (USA : **Sage Publication**, 2002) .

(44)محمد عبد الحميد : البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة : عالم الكتب ، 2000) ص158- 159.

(45) سمير محمد حسين: دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام (القاهرة: عالم الكتب ، 2006) ص163.

(46) بركات عبد العزيز،مناهج البحث الإعلامي "الأصول النظرية ومهارات التطبيق"، دار الكتاب الحديث:2012، ص 163

(47) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام"دراسات في مناهج البحث الإعلامي، عالم الكتب:2006، ص 199

(48) بركات عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص192

(49) المحكمون مرتبون حسب الحروف الأبجدية

ا.د شريف درويش اللبان وكيل كلية الإعلام لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة جامعة القاهرة

أ.م.د عيسى عبد الباقي رئيس قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة بني سويف

ا.د رفعت البدري الأستاذ بكلية الآداب قسم الإعلام جامعة المنوفية

ا.د مرعي مدكور عميد كلية الإعلام والاتصال جامعة 6 أكتوبر

ا.د وليد فتح الله وكيل كلية الإعلام لشؤون التعليم والطلاب جامعة القاهرة

(50) فرج الكامل: **بحوث الإعلام والرأي العام** – تصميمها وإجراؤها وتحليلها، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001، ص197.